

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحكمة؛ مجلة علمية فصلية

هذا العدد: الفقه والقانون العام

ISSN : 2693-1916

العدد الثالث ، الفصل الشتوى ١٤٣١ هـ.ق

تصدر عن : مؤسسة دارالحكمة الكندية

المدير المسئول : السيد محمد الشهرستاني

seyed@hekmat.ca

رئيس التحرير : محمد اسعدي

asadi@hekmat.ca

هيئة التحرير :

علي أكبر الجرجي

محمد حسين المظفري

السيد منذر الحكيم

السيد مهدي الطباطبائي

السيد محمد الشهرستاني

محمد رضا دولت رفتار حقيقي

محمد جعفر مرواريد

محمد علي شاه آبادي

الترجمون :

زين العابدين شمس الدين

محمد ياسر كيميائي

الاخراج الفني : محمد هادي الأديب

مصمم الغلاف : صابرة اسعدي

المطبعة : زاكرس للطباعة والنشر

الإدارة الرئيسية : منتريال - كندا

5149 DECARIE BOULEVARD

Montreal, Quebec, H3W 3C2

هاتف : +1 514 651 9894

989192515203 , 989125387828

سایت : www.hekmat.ca

البريد الإلكتروني : info@hekmat.ca

الفهرس

كلمة التحرير	١٧١
مباني الفقه الإسلامي	١٧٣
خلاصة المقالة	١٧٣
مصطلحات أساسية	١٧٤
أسس البحث في نظرة عامة	١٧٤
مكانة العدل في التشريع والفقه القرآني	١٧٥
العلاقة بين العدل والحق في القرآن	١٧٧
العدل والأبعاد الوجودية للإنسان	١٧٩
العدل والعدالة الاجتماعية	١٨٣
رعاية عملية تحقق العدل في القرآن الكريم	١٨٤
مراحل نشر العدل في القرآن الكريم	١٨٦
١) مرحلة إعداد إمام وقائد البشرية	١٨٧
٢) مرحلة تربية النخبة	١٨٨
٣) مرحلة تشكيل المهدي الآمن للحركة الاجتماعية	١٨٨
٤) مرحلة تكوين الأمة	١٨٨
٥) مرحلة تصحيح المسار الأمة التي تلتكأت في مسيرتها، وتنقيتها من الشوائب	١٨٨
٦) مرحلة إكمال الأمور إلى ركن الإمامة واستمرار التربية الإلهية للإنسان من خلالها	١٨٩
٧) مرحلة الانتصار النهائي وتحقيق أهداف الرسالة والتي بشر القرآن	١٩٠
لا وجود للظلم ولا للممارسات الظالمة	١٩٠
القرآن ومحاربة الظلم	١٩١
القرآن وأساليب التخلص من الظلم	١٩٣
المصادر بعد القرآن الكريم	١٩٦
فلسفة الحقوق الإسلامية في رأي العلامة الطباطبائي (قدس سره)	١٩٩
خلاصة المقالة	١٩٩
المصطلحات الأساسية	٢٠٠
مقدمة	٢٠٠

٢٠٣	الفصل الأول: نظرة عامّة في الأحكام والقوانين الإسلاميّة.
٢٠٤	(١) الاعتقادات والمقدّسات الدينيّة.
٢٠٤	(٢) الضرورات الاجتماعيّة.
٢٠٦	ارتباط أحكام الإسلام بالتوحيد والأخلاق.
٢١٣	علاقة أحكام الإسلام بالضرورات الاجتماعيّة.
٢١٦	(١) الولاية والحكومة في المجتمع الإسلامي.
٢١٩	(٢) الاختلاف بين الإسلام وسائر المناهج في نظريّة الحكومة.
٢٢١	(٣) استمرار أحكام الإسلام.
٢٢٤	خلاصة المقالات

كلمة التحرير

يختلف الإنسان المعاصر عن أسلافه اختلافاً كبيراً؛ حيث ينعم بالعديد من التجارب القيّمة والهامة جداً في مجالات مختلفة من الحياة المعنويّة والماديّة، بالإضافة إلى بلوغه قمة العلم والفكر؛ فقد خبر الحياة بدءاً من التعصّب الديني في القرون الوسطى، إلى الحرّيّة التامّة على الصعيد المدني والاجتماعي، وشاهد من آبائه الإفراط والتفريط في مجال الفكر وعاین أصداءها، كما جرّب الحداثة وما بعد الحداثة ومارسها، وسمع المنادين بالمعنويّة الأمس واليوم، وتأمّل فيها وفكّر... وفي النتيجة وصل إلى "الحكمة".

ف «الحكمة» هي ملتقى المعنويّة والفكر، ومظهر التوازن والاعتدال، ومحلّ التلاقح بين الدين والعقل الذي يتجلّى بقولهم: «ما حكم به العقل حكم به الشرع، وما حكم به الشرع حكم به العقل»^١.

و«الحكمة» هي عنوان قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «بُعِثت بالحنيفة السهلة السمحاء»^٢، لا يصدر منها العنف والقسوة، ولا تمضي الإخلاف بالعهد،

١. الغروي النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم، ج ٣، ص ٦٠.

٢. الرضي، السيد الشريف، حقائق التأويل في متشابه التنزيل، بيروت، دار المهاجر، الطبعة السادسة، ج ٥، ص ٢٠٤.

بل تؤكد على القيم الدينية الخالدة.

ومن هذا المنطلق ، سعت فصلية «الحكمة» خلال الأشهر الماضية إلى العمل على تطوير نظرتها المستقبلية ، فقامت بخطوات تغييرية جديدة تمثلت في التالي :

١. عملت على رفع مستوى المجلة من مستوى العلمي الثقافي إلى العلمي التحقيقي (طبقاً للقوانين الكندية).

٢. عملت على تغيير حجمها وشكلها تماشياً مع مستواها العملي.

٣. تم اختيار وتحديد موضوعات الأعداد القادمة للمجلة بناء على رغبة المخاطبين والقراء.

٤. هذا العدد وإن كان قد صدر متأخراً وناقصاً بسبب التغييرات المذكورة التي طرأت على المجلة ، إلا أنّ الأمل يحدونا بأن تصدر الأعداد اللاحقة مجلة أفضل وبالوقت المحدد.

وعلى كل حال نرجو - بمساعدة القراء الأعزاء - أن نتمكن من أداء وظيفتنا بطرح القضايا الهامة لدى المخاطبين ، فيما يرتبط بالعرض العلمي والحكيم لآخر الأديان الإلهية (الإسلام) ، وبيانه بنظرة جديدة وسامية. ولا شك في أنّ التوفيق لنجاح هذه المهمة مرهون بالعلاقة المتبادلة والتفاعل بين «الحكمة» وقراءها الأفاضل.

مباني الفقه الإسلامي

من منظار القرآن الكريم

الأسس والخطوط العريضة للأحكام الشرعية والقوانين الإلهية

السيد مندر الحكيم^١

خلاصة المقالة

تشير السعة والشمولية اللتان تميّزان بحث العدل في القرآن الكريم إلى الأثر الأساسي والتأسيسي الذي يتركه هذا الموضوع في سائر الأبحاث القرآنية، ومن هنا كانت هذه المقالة ترمي إلى بيان موقعية العدل بين جميع الحدود والقوانين الإلهية. وفي طيات بحثنا هذا ستطالعنا المناهج العامة والأساسية لتحقيق أهداف التشريع من وجهة نظر القرآن الكريم، وسنعمل على دراستها وتسليط الضوء عليها. وتمثّل تلك الأهداف بما يصبو إليه أنبياء الله من تحقيق للقسط والعدل الشامل في المجتمعات الإنسانية.

وفي مقابل ذلك، فقد تمّ التأكيد في هذه المقالة على ضرورة الالتفات بدقّة إلى أصول التشريع ودورها الأساسي في عملية الإمام بالقوانين والأهداف وكيفية

١. استاذ الحوزة العلمية بقم المقدسة.

العمل بالقوانين. وبتوضيح أنّ العدل هو الأساس في سنّ التشريعات ووضع القوانين الإلهية في القرآن الكريم سوف تحلّ الكثير من العقد وترتفع العديد من الإشكاليات المثارة حول هذا الموضوع.

مصطلحات أساسية

الفقه الإسلاميّ، القوانين، الحدود الإلهية، العدل، الحقّ، الميزان، الظلم.

أسس البحث في نظرة عامّة

إنّ إلقاء نظرة عامّة على آيات القرآن الكريم يبيّن لنا بوضوح أنّ مجال تشريع الأحكام الإلهية والهدف منها وفلسفة تشريعها تتلخّص في أصلين اثنين: «نفي الظلم، وتحقيق العدل»

وبالالتفات إلى هذين الأصلين، فإنّ جميع الأحكام والمقرّرات الإلهية تتكفل برسم الحدود الكميّة والكيفيّة لنفي الظلم واستتباب العدل، وبذلك نصل إلى تفسير منطقي مقبول وشامل لعملية محاربة الظلم ونشر العدل.

لقد طرّح هذان الأصلان في كلّ سورة من سور القرآن الكريم تقريباً، وفي جميع الأحكام الإلهية، وبذلك ظهرت أهميّتهما. وبالنظر إلى هذين الأصلين فإنّ تجلّي العدل الإلهي للإنسان في جميع الأحكام والحدود سيكون من التجليات والمظاهر التي تشدّ إليها ذوي الألباب. كما أنّ انتفاء الظلم سيكون مقدّمة لتحقيق العدل، وإقامة العدل ستكون من أجل بناء الإنسان المعتدل والمتعادل والمتكامل.

ومن هذا المنطلق، يمكن لأصول وأسس البحث أن تُطرح إجمالاً في ما يلي:

- 1- إنّ الهدف من بعثة أنبياء الله والأهداف الكبرى للتشريع في كلّ الشرائع السماوية هو القيام بالقسط وتحقيق العدالة في كافّة أبعاد المجتمع الإنسانيّ.

- 2- لا بدّ للفقه الإسلاميّ - وهو الذي يشمل كافّة القوانين الإلهية - أن يكون

عادلاً في ذاته وناشراً للعدل وداعياً إليه عند تنظيمه للأفعال والسلوكيات الإنسانية.

٣- يؤمن المنطق القرآني الأرضية اللازمة لتحقيق القيام بالقسط، والناس هم الذين يعملون على تحقيق ذلك من خلال معرفتهم بالقوانين الإلهية العادلة، وإيمانهم بها، واختيارهم لها، وتطبيقهم الصحيح والاختياري لها في كافة أبعاد حياتهم.

٤- إن الصراط المستقيم يضع التكامل المنطقي للناس في مسير العبودية الحقة لله الأحد، وستكون نهاية هكذا مسير انتفاء الظلم في كافة أبعاده وارتفاعه عن جميع نقاط العالم، وسيؤدي إلى سيطرة العدالة على المجتمع الإنساني وعلى مختلف المستويات.

٥- إن عبودية الإنسان لله الكامل المطلق مع مراعاة الحدود والقوانين الإلهية في الحياة الإنسانية ستؤدي بالإنسان إلى الكمال المطلق، كما ستضمن له تحقيق الكمال النسبي أيضاً.

٦- إن العدل الإلهي في عالم التكوين هو أول أسس التقنين الإلهي العادل، وقد روعيت هذه العدالة في نظام التشريع وفي الحدود الإلهية، لذا فالعدل هو: أساس الحدود الإلهية ومبناها ومعيارها وميزانها. ومن خلال التناغم ما بين العدل في التكوين والعدل في التشريع، سوف يتم فهم معنى الثواب والعقاب، وسيتحولان إلى ضرورة لا تقبل الإنكار.

٧- إن جعل القرآن الكريم العدل هو الأساس والمبنى والمعيار والصفة المميزة يعدّ مؤشراً إلى أنّ أهمّ مباني الفقه الإسلاميّ هو العدل؛ حيث يتجلّى في كلّ حدّ من حدود الله تعالى.

مكانة العدل في التشريع والفقه القرآني

بالتأمل في آيات القرآن الكريم نرى "العدل" متجلياً في جميع أبعاد شريعة

الإسلام السماوية:

- ١- إنَّ الهدف من بعثة كافة أنبياء الله ﷺ - وخصوصاً خاتمهم 4- هو «إقامة العدل» في المجتمع الإنساني، حيث قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^١، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾^٢.
- ٢- يمكن أن تتلخَّص كافة الأوامر الإلزامية الإلهية المتوجهة إلى الإنسان في العدل، كما أنَّ كافة قوانين الفقه تدور على محور العدل والإحسان: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^٣.
- ٣- لقد تمَّ التأكيد على العدل في نظام الأسرة وفي السلوك الاجتماعيَّ الأسروي: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾^٤.
- ٤- وفي النظام القضائي الإسلاميَّ يعدُّ العدل أصلاً أساسياً وضرورة من الضرورات: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^٥.
- ٥- وكذا عند أخذ الشهادة لإثبات حقٍّ ما لا بدَّ أن يكون الشهاداء عدولاً: ﴿أَتَيْنَانِ ذَوْا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^٦.
- ٦- ولا بدَّ من رعاية العدل في كتابة العقود: ﴿وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾^٧.

١. سورة الحديد، الآية ٢٥.

٢. سورة الشورى، الآية ١٥.

٣. سورة النحل، الآية ٩٠.

٤. سورة النساء، الآية ٣.

٥. سورة النساء، الآية ٥٨.

٦. سورة المائدة، الآية ١٠٦، ويرجى مراجعة آيات سورة المائدة، الآية ٩٥، وسورة الطلاق، الآية ٢.

٧. سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

٧- ولا بدّ من العدل في فضّ النزاعات بين أفراد المجتمع : ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا﴾^١ ، في إشارة إلى الإصلاح بين الزوجين.

٨- وقد أوصى الله تعالى بالعدل في القول أيضاً : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾^٢ ؛ فلا يُترك العدل بذريعة الروابط العائليّة.

٩- صيانة «العدل» من أيّ نوع من الخلل والتشويه : ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَىَٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾^٣.

١٠- الهدف والغاية من إقامة العدل هو بلوغ تقوى الله : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^٤.

١١- التقوى أو الانضباط والالتزام الذاتي بتمام المقررات والحدود الإلهية هي الهدف الأساس من تشريع الأحكام والحدود الإلهية.

فبمراعاة الحدود الإلهية وأحكام الشرع الإسلاميّ المبين يتحقّق العدل ، وبذلك يقترب الإنسان من التقوى ، ومن خلال الإحسان سيقدّم تقدماً باهراً في مراتب الكمال.

العلاقة بين العدل والحقّ في القرآن

العدل هو مراعاة الحقّ ، ويؤدّي أيّ نوع من الزيادة والنقيصة أو الإفراط والتفريط فيه إلى ضياع الحقّ ، وهذا الحقّ هو بمعنى «ما يجب أن يكون» ، وتشير الآيتان الشريفتان التاليتان إلى هذا المعيار :

﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^١.

١. سورة الحجرات ، الآية ٩.

٢. سورة الأنعام ، الآية ١٥٢.

٣. سورة النساء ، الآية ١٣٥.

٤. سورة المائدة ، الآية ٨.

﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُّوسَىٰ أُمَّةٌ يَّهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^٢.

الحقّ هو ذلك المعيار الذي من خلاله يهتدي الناس وعلى أساسه تتحقّق العبادة. والعدل هو مراعاة ذلك الحقّ أو الحدّ الواجب والذي يعدّ تجاوزه مصداقاً للظلم؛ فالعادل يطلق على من يراعي الحدود والحقوق المعيّنة، وقد أشير في سورة الرحمن إلى وجود هذا النوع من المعيار لإقامة العدل: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾^٣.

ومن هنا أمكن أن ننتهي إلى النتيجة التالية، وهي أنّ في مفهوم «العدل» عنصراً أصلياً يتقوم به، ونظراً لوجود هذا العنصر جعل «العدل» معياراً وميزاناً، وهذا العنصر الأساس هو الحقّ، والذي ربّما يعبر عنه بـ «الحدّ» حيناً و «الميزان» حيناً آخر. والحقّ هو كلّ ما كان لائقاً بشيء من الأشياء وكان مما ينبغي له. وقد صرّح القرآن الكريم باهتمامه الخاصّ بالحقّ أو الحدّ؛ فهو يعدّ رعايته صراطاً مستقيماً، كما أنّه يعتبر أنّ من الظلم التجاوز عن «الصراط المستقيم»، وعدم مراعاة الحقّ وتعديّه؛ يقول تعالى:

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^٤.
﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^٥.

١. سورة الأعراف، الآية ١٨١.

٢. سورة الأعراف، الآية ١٥٩.

٣. سورة الرحمن، الآية ٧-١٠.

٤. سورة البقرة، الآية ٢٢٩.

٥. سورة الطلاق، الآية ١.

﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^١.

ويفهم من تعريف الظالم بالمتجاوز عن الحدود: أنّ العادل هو المراعي لتلك الحدود، وأنّ الحدود الإلهية هي تلك الحقوق التي لا بدّ من مراعاتها.

العدل والأبعاد الوجودية للإنسان

يمكن لبحث العدل أن يُبحث عن كافّة العلوم الإسلامية، وحيث أنّ العلوم الإسلامية تنقسم إلى علوم نظريّة وأخرى عمليّة؛ فيمكن أن نجد بحث العدل عنواناً للعلوم النظرية بدءاً من «الفلسفة» و«الكلام» وانتهاءً ب«فلسفة الأخلاق». وكذا في العلوم العمليّة ك«علم الأخلاق» (الفقه الأكبر) و«علم الفقه» أو «الحقوق» (الفقه الأصغر)؛ حيث نجد أنّ العدل هو أصل وجود كافّة الكمالات الأخلاقية والقوانين السلوكية^٢؛ فقد ذُكر العدل والظلم كأول وأهمّ مصداق للحسن والقبح العقليين والذاتيين، ومن الواضح أنّ صفة الكمال الإلهي التي بُحثت في الفلسفة والكلام وحظية بكثير من الأهمية وفسّر على ضوءها نظام الخلق الأحسن هي نفس صفة العدل الإلهي هذه، والتي تمثّل المصداق الجليّ لكافّة كمالات المطلق، وينتهي الهدف من بعثة الأنبياء وتهدف فلسفة تشريع القوانين الإلهية وغاية سنّها في حياة الإنسان إلى تحقيق التكامل الوجودي للإنسان، وقد بيّن القرآن الكريم هذا التكامل الوجودي في قيام الناس بالقسط حيث يقول: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^٣، وقد طرح إمكان تحقّق هذه الغاية الإلهية الكبيرة من حياة البشر عند بيان فلسفة الغيبة الكبرى لوليّ الله الأعظم؛ كما

١. سورة هود، الآية ٥٦.

٢. راجع جامع السعادات، ج ١، ص ٦٨ - ٧٥.

٣. سورة الحديد، الآية ٢٥.

وردت كوعد إلهيٍّ محتمٍّ للمؤمنين المجاهدين على سبيل العمل الصالح، وبكامل الوضوح نجد أنّ جملة ﴿وَلْيَبْدِلْهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾^١، تشير إلى أنّ الأمن العام والمستوعب لمختلف جوانب حياة الإنسان هو علامة على تحقّق العدالة الشاملة والتامة عند ظهور الإمام، وأنّ انتفاء كافة أنواع ومراتب الشرك من ساحات المجتمع الإنسانيّ -بالإضافة إلى حاكميّة التوحيد الإلهيّ بغير منازع - هي علامة أخرى على وصول البشريّة إلى تمام قابليّاتها الوجوديّة، ومن خلال هذه العدالة الداخليّة والخارجيّة والمستوعبة لكافة الأبعاد الوجوديّة يتحقّق هذا الهدف الكبير.

ولا بدّ لتحقيق هذا الهدف الكبير من وضع برنامج شامل متناسب مع جميع الاستعدادات والكمالات الوجوديّة لأفراد البشر كافة؛ فيهدبهم في مختلف الظروف والمراحل، ويقودهم نحو هذا الهدف الأعظم، ويسير بهم في ما يليق من طرق التكامل، وذلك من خلال ضبطه لسلوكهم وعملهم، منتهياً من هذا الصراط المستقيم إلى إيصال كلّ منهم إلى كماله اللائق به.

وسيمثّل العدل هنا ميزان تكامل الإنسان على صعيد الفكر والعمل، وستتنظم كافة الأبعاد الفرديّة والشؤون الاجتماعيّة في نظام اجتماعيٍّ عادل خاضع للبرنامج الإلهيّ، وبذلك سيتجلّى العدل الإلهيّ في ميدان التشريع وفي كافة الأطر التي تقبل التقنين والتنظيم في المجتمع الإنسانيّ.

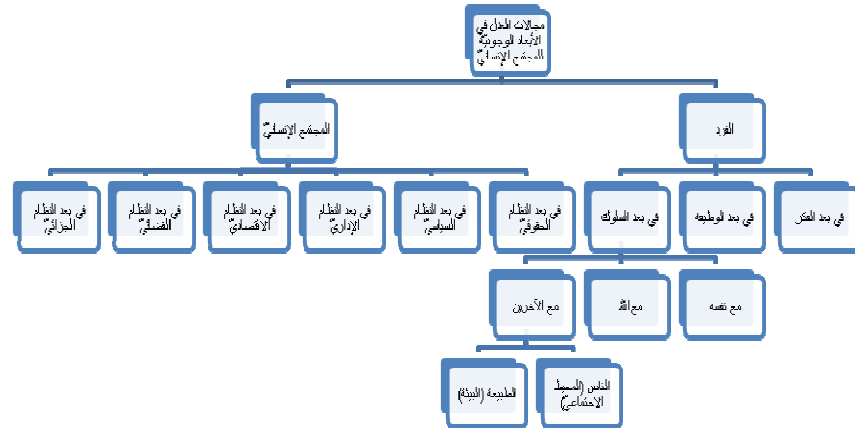
ويعدّ العدل الإلهيّ في نظام التكوين هو الأساس والأصل للعدل الإلهيّ في نظام التشريع، بالإضافة إلى كونه الأصل لعمليّة تقنين وتنظيم حياة الإنسان الاختياريّة في هذه الدنيا. وسيكون كلّ نوع من نوعي العدل هذين أساساً للتنظيم

١. سورة النور، الآية ٥٥.

والإدارة وقيادة الإنسان نحو الأهداف المعيّنة على أساس العدل أيضاً. كما أنّ العدل في الآخرة وعالم الجزاء هو في الحقيقة عدل في وضع نظام القيم، وفي الوصول إلى الغاية والنهاية.

ومن جهة أخرى نرى أنّ البحث حول العدل من دون معرفة كاملة بالإنسان سيكون بحثاً سطحياً ناقصاً، وإذا ما تمّ الالتفات إلى كافة الأبعاد الوجودية للإنسان، اكتسب العدل معنى واسعاً وشاملاً.

ولا بدّ في هذا المجال من النظر إلى الإنسان من جانبيه الفردي والاجتماعي، وستكون كافة الأبعاد الوجودية للفرد وللمجتمع الإنسانيّ تحت مجهر العدل، وستخضع لهذا المعيار ولهذا المرصد للحركة التكاملية للفرد والمجتمع. ويمكن للرسم البيانيّ الآتي أن يكون لنا تصوّراً عاماً حول ذلك:



إنّ الصلة الوثيقة بين الفرد والمجتمع، والعلاقة المتبادلة بين العدل الفرديّ

والعدالة الاجتماعية في عملية التنظيم المناسبة، وأثناء العمل على تحقيق الأهداف الإلهية في الشريعة العادلة، كل ذلك يتطلب منهجاً ومراحل عملية خاصة، وقد تمّ التأكيد على هذا البعد في القرآن الكريم؛ فأنيطت التغيرات الاجتماعية جميعها بالتغيير الداخلي لكل فرد من أفراد المجتمع، وفق مبدأ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^١ كسنة لا يمكن الخروج عنها. ومن هنا، فسوف يكون تغيير الأفراد نقطة الانطلاق لتغيير المجتمع، وسنجد في القرآن الكريم برنامجاً خاصاً يراعي البنية الداخلية للإنسان. مائة خاصة.

العدل والعدالة الاجتماعية

انطلاقاً من السنة الإلهية التي لا تختلف ولا تتخلف، والواردة في العديد من الآيات القرآنية، والتي تؤكد عدم إمكان وصول الإنسان إلى شيء إلا نتيجة سعيه وجهده، والتي تعبر عنها الآية الكريمة: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾^٢، وكذا بالنظر إلى مفاد الآيات الكثيرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^٣، والذي يختصّ بالجزاء الأخروي، وبملاحظة الآيات التي ترجع كل تحول اجتماعي إلى التغيير الداخلي للأفراد كالأية الشريفة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا

١. سورة الرعد، الآية ١١.

٢. سورة النجم، الآية ٣٩.

٣. سورة الطور، الآية ١٦، وسورة التحريم، الآية ٧، وراجع أيضاً هذه الآيات من سورة النمل، الآية ٩٠، سورة يس، الآية ٥٤، سورة الصافات، الآية ٣٩، سورة الجاثية، الآية ٢٨.

مَا بِأَنْفُسِهِمْ^١ ، بالنظر إلى كل ذلك ننتهي إلى نتيجة مفادها أنّ النظام التشريعيّ الشامل والعاقل يبدأ بالتغيير في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعيّة من داخل الأفراد ؛ فيعمل قبل أي شيء على إيجاد تغيير في فكرهم ورؤيتهم ووظائفهم وسلوكهم^٢ ، غير أنّه - وبغية تحقيق عدالة اجتماعيّة شاملة - قام بتقديم نظام سياسيّ شامل وعاقل ، وجعل ضماناً لتطبيقه يتلخّص في أناس يمتازون بصفة العدالة التامة ، مصونين عن أيّ انحراف أو اعوجاج ؛ ليكون بمقدورهم تحقيق العدالة الاجتماعيّة وحلّ إشكاليّات التعارض بين المنافع الفرديّة والمصالح الاجتماعيّة.

قال النبيّ الأكرم⁴ في جوابه لمن قال له يوماً: «ألا تعدل وأنت نبيّ الله؟! قال: تربت يداك! إذا لم أعدل فمن يعدل؟!»^٣.

وبناء على ذلك ، فقد تمّ بيان هذين الأصلين الوثيقيّين الترابط في القرآن الكريم من أجل الوصول إلى العدالة الاجتماعيّة ، وتشير آيات القرآن التي أمرت النبيّ بالحكم على أساس الحق والعدل ، وجعلت أولي الأمر مطاعين - كالنبيّ - إطاعة كاملة وفي مختلف الجوانب وبغير تردّد من المطيع ، تشير هذه الآيات إلى هذا الخطّ التشريعيّ الذي يضمن تحقّق العدالة الاجتماعيّة في المجتمع البشريّ.

رعاية عمليّة تحقّق العدل في القرآن الكريم

لم يكتف القرآن الكريم بالوصيّة بالعدل أو تشريع القوانين العادلة فقط ، بل

١. سورة الرعد، الآية ١١.

٢. راجع المدرسة الإسلامية، ص ٩٩.

٣. الكافي، ج ٦، ص ١٣٩، ح ٥.

عمل على طرح برنامج كامل لتحقيق العدالة، ويبرز كمال هذا البرنامج من خلال النظر في النقاط التالية:

- ١- إن الله العادل قد ربّى بنفسه الأفراد العدول قال تعالى: ﴿وَأَصْطَفَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾^١.
- ٢- إن هؤلاء العدول من الناس والذين ربّاهم الربّ العادل يمثلون القدوة المرجوة للمجتمع الإنسانيّ، وقد جعلهم الله تعالى مبلغى رسالاته إلى الناس، والمؤمنين على وحيه.
- ٣- تتضمن الرسالات الإلهية للإنسان نظاماً عادلاً (عادلاً في نفسه ومحققاً للعدالة)؛ ذلك أنه قد نفى عن نفسه كل أنواع الظلم قائلاً: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾^٢.
- ٤- لقد تمّ في هذا النظام العادل وضع البرامج لكل فرد من أفراد الناس، وفي مختلف الأبعاد والمستويات.
- ٥- إنّ أوّل وأهمّ وسيلة لتربية الإنسان في صراط العدل والحقّ هو تفعيل قوة العقل مع حفظ الإرادة والاختيار، مضافاً إلى غرس الميل إلى الحقّ والعدل في دخيلة وجود هذا الإنسان قال تعالى: ﴿فَأَهْمَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^٣.
- ٦- إنّ تبين أصول العدالة، والسبل العمليّة والقابلة للتنفيذ من أجل الوصول إليها، وبيان مصاديق العدالة وكذلك المنهج الصحيح لاستنباط التكليف في موارد الحاجة، كل ذلك هو مرحلة أخرى أمّنتها الشريعة من خلال المصادر القويمية لفهم الدين.

١. سورة طه، الآية ٤١.

٢. سورة الكهف، الآية ٤٩.

٣. سورة الشمس، الآية ٨.

٧. لقد قام القرآن الكريم بعملية البناء الثقافي معتمداً أفضل الأساليب المتاحة ، ويمكن إدراك منهجه في ذلك والأصول التي اعتمدها للوصول إلى هذا الهدف عبر قراءة آيات القرآن الكريم تراعي ترتيب النزول في عصر الرسالة ، وتعدّ التجربة الموفقة لعصر النبي الأعظم 4 خير دليل على نجاح هذه العملية في تلك الرحلة المعاصرة لنزول الوحي ، وأنها قابلة للتحقق في عصرنا الحاضر أيضاً .
- ٨- إنّ تربية الإنسان غير ممكنة إلا في نظام عادل في نفسه ومطبّق للعدالة.
- ٩- إنّ وجود القدوة الخالصة العادلة المتمثلة في الإنسان المعصوم (والمعصوم يعني المصون من كلّ أنواع الانحراف) هو ضرورة تشريعية وتربوية.
- ١٠- ومن خلال إشراف النخب المتمتعة بالعدالة القصوى - كالأنبياء المعصومين والأئمة المصونين من أيّ انحراف - تتحقّق تربية المجتمع البشريّ والسير به نحو كمال الإنسانيّة المنشود.
١١. كما ستتعهّد النخب الخاضعة لتربية هؤلاء بنشر العدل في العالم.
١٢. ومع الخبرة الكافية التي تتمتع بها النخبة من أنصار أهل البيت Φ في تشخيص المشكلات ، ومع تحقّق هذه التربية واقعاً في ذواتهم على مرّ التاريخ ، فإنّنا نجد في ذلك خير دليل على كون الطرح القرآنيّ في تربية الإنسان العادل والباحث عن الكمال طرحاً عملياً إيجابياً وناجحاً.

مراحل نشر العدل في القرآن الكريم

إنّ الفاصل الزمنيّ ما بين مرحلة العمل على تطبيق العدل ومرحلة انتشاره

١. من أحبّ التوسّع في موضوع إمكان الاستفادة من ترتيب نزول السور في العصر الحاضر ، يراجع مقالة كاتب السطور في تعريف ونقد كتاب «التفسير الحديث» ، لمحمد عزّة دروزة ، والذي يتناول تفسير القرآن وفق ترتيب النزول ، وقد نشرت في مجلّة الحياة الطّيبية ، العدد ٨.

واستتبابه فاصل كبير جداً، ويتطلب هذا الفاصل أجيالاً وقروناً، تتكاثف جهودها في التنظير والتطبيق.

وقد عمل الرسول الأعظم⁴ ضمن تربيته للنخبة على إعداد مجموعة من الأفراد اقتصر عليهم إلى أن أمر في المرحلة المناسبة بدعوة عشيرته الأقربين، وهذا ما يشير إلى ضرورة التوجه إلى دائرة العائلة وتربية (الآل)؛ فإنه لا بد من بذل الجهد في ذلك مقدّمة لتحقيق الحماية اللازمة، وإيجاداً للقوة المطلوبة؛ حتى يتسنى الانتقال إلى دائرة اجتماعية أكبر وأوسع.

وهكذا، ومن خلال جهوده الدؤوبة⁴ المصحوبة بالمساعي الجهادية للنخبة، وفي ظلّ حماية العشيرة الأقربين، استطاع النبي⁴ مواجهة الضغوط الاجتماعية الثقيلة، ليحطم السدّ الحديديّ المنيع الذي كان يحيط بالوثنية وعبادة الأصنام، وذلك بتكوين أمة قادرة على تحمّل ضغوط أعداء الرسالة، وعبر قيادة هذه الأمة نحو تشكيل دولة إسلامية، وقد سار بنجاح إلى تكوين الدولة التي تلقى بظلالها على البشرية أجمع. كما تمكّن بكشفه كامل الخطط الهادفة إلى إزالة هذه الدولة، وبتهيئته الحلول المنطقية والمناسبة مع الواقع الاجتماعيّ لكلّ ما تواجهه هذه الدولة من مشكلات، تمكّن بكلّ ذلك من تنمية وإثمار تلك البذرة السالمة التي بذرها في المجتمع الإنسانيّ. وهكذا صار بمقدوره أن يأخذ بيد البشرية نحو مجتمع عادل، وذلك بما غرس فيه من مبادئ المقاومة والصمود أمام الانحرافات والمشكلات المتتابعة التي قد تعصف به، وقد أعدّ لتحقيق هذا الهدف الكبير قائداً يليق به، وها هو يقضي القرون المتتالية لتحقيق مقدمات هذا الهدف، ولتربية أجيال من الناس تتناسب في مستواها مع عظمتها. وهذه الحركة التاريخية هي خير مؤشر على المسير الطبيعيّ والمنطقيّ للرؤية القرآنية في نشر العدالة^١.

١. تمّ تسليط الضوء على هذا المنهج في المجلد الرابع عشر من كتاب «أعلام الهداية» والذي هو أحد نتاجات

وقد أوضحت آيات القرآن الكريم هذا المسير وأيدته ، ويمكن اكتشاف ذلك بالتأمل في الآيات التي تتحدث عن المراحل التالية :

١) مرحلة إعداد إمام وقائد البشرية

قال تعالى : ﴿ وَالضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿١﴾ ؛
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿٢﴾ .

٢) مرحلة تربية النخبة

قال تعالى : ﴿ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيهَا أذنٌ وَعِيسَىٰ ﴿٣﴾ .

٣) مرحلة تشكيل المهدي الأمين للحركة الاجتماعية

قال تعالى : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٥﴾ .

٤) مرحلة تكوين الأمة

قال تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ ﴿٦﴾ ، و ﴿ وَأَلْفَ بَيْنٍ قُلُوبِهِمْ ﴿٧﴾ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ

كاتب هذه المقالة.

١. سورة الضحى ، الآية ١ - ٣.

٢. سورة الانشراح ، الآية ١.

٣. سورة الحاقة ، الآية ١٢.

٤. ورد في الأحاديث المستفيضة أن «الأذن الواعية» هي الإمام عليّ ربيب النبي الأكرم⁴، وقد جعله خليفة من بعده ليقوم مقامه خير قيام فقال: «قد اخترت من اختاره الله لي عليكم علياً» بحار الأنوار ج ٣٨ ، ص ٢٥٤ .

٥. سورة الشعراء ، الآية ٢١٤ .

٦. سورة الأعراف ، الآية ٨٦ .

بَيْنَهُمْ^١ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^٢، و ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغِنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾^٣، و ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^٤.

٥) مرحلة تصحيح المسار الأمة التي تلتكأت في مسيرتها، وتفتيحها من الشوائب

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴿١٨﴾ أَفَمَنْ أُسَسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسَسَ بُنْيَانُهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانَهَارٍ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^١، وقال أيضاً: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُبَيِّنُ لَهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُّوْا إِنَّا اللَّهُ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ ﴿٢٥﴾ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٢٦﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ

١. سورة الأنفال، الآية ٦٣ .

٢. سورة التوبة، الآية ٢٥ .

٣. سورة البقرة، الآية ١٤٣ .

٤. سورة التوبة الآيات: ١٠٧ - ١٠٩ .

نُعَذِّبُ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ^١، و﴿وَقَتَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ^٢﴾.

٦) مرحلة إكمال الأمور إلى ركن الإمامة واستمرار التربية الإلهية للإنسان من خلالها

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ^٣﴾، و﴿يَتَأْتِيهَا الرِّسُولُ بِلَغٍّ مَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ^٤ وَاللَّهُ يَعْصَمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ^٥﴾، و﴿...الْيَوْمَ يَبْسُ الدِّينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَأَحْشَوْنِ^٦ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا...^٧﴾.

٧) مرحلة الانتصار النهائي وتحقيق أهداف الرسالة والتي بشر القرآن

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^٨﴾، و﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ^٩ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا^{١٠}﴾.

١. سورة التوبة الآيات: ٦٤ - ٦٦.

٢. سورة البقرة الآية: ١٩٣.

٣. سورة المائدة، الآية ٥٥.

٤. سورة المائدة، الآية ٦٧.

٥. سورة المائدة، الآية ٣.

٦. سورة التوبة، الآية ٣٣، وسورة الصف، الآية ٩.

٧. سورة الفتح، الآية ٢٨.

لا وجود للظلم ولا للممارسات الظالمة

بالنظر إلى أنّ الهدف الأقصى من خلقة الإنسان ومن بعثة أنبياء الله يتمثل في تحقّق السعادة الحقيقية والتي تعبّر عن تكامل الإنسان، فإنّ العدالة والاعتدال في جميع المراحل وفي كافة الأبعاد الوجوديّة للإنسان هما الطريق الأوحّد لتحقيق تلك السعادة وذلك التكامل المنشود.

والقرآن الكريم إذ يؤكّد على أهميّة الاعتدال والعدالة بقوله: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^١، إذ يجعل التقوى علامة على تكامل الإنسان، فإنّه يريد بذلك أنّ أيّ نوع من أنواع الظلم والممارسات الظالمة هو تجاوز لحدود العدالة والاعتدال: ﴿لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾^٢.

ووفق هذا المعيار يعمل القرآن على تنظيم الخطط وتقديم البرامج الفرديّة والاجتماعيّة.

القرآن ومحاربة الظلم

لا يمكن للعدالة أن تتحقّق وتسود بغير محاربة الظلم، وقد أكّد القرآن الكريم مراراً على ضرورة السيطرة على الظلم والقضاء على جميع أشكاله. ولذا كانت محاربة الظالمين، والعمل على منع صدور الظلم عنهم من الفرائض المهمّة التي بالغ القرآن الكريم في الأمر بها.

وقد بيّن هذا الكتاب الإلهي في مقاطع مختلفة منه ضرورة ذلك وفصل كيفية المحاربة، عاداً إيّاها من أهمّ أهداف الأنبياء^٣ قال تعالى:

١. سورة المائدة، الآية ٨.

٢. سورة البقرة، الآية ٢٧٩.

٣. راجع: تفسير نمونه، ج ٢٣، ص ٣٧٠-٣٧٦، تفسير الآية ٢٥ من سورة الحديد، والآية ٢١٣ من سورة

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ ، ﴿وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ ، ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^١.

كما يرى القرآن الكريم أنّ خصلة محاربة الظلم هي جزء لا يتجزأ من الإيمان ، وأنها من الصفات الذاتية للمؤمنين. وهو يعدّ تعاليم الدين والمبادئ التي ينشرها الأنبياء عاملاً في محاربة الظلم ، كما يعدّ هذه المواجهة في المقابل أساساً لتلك التعاليم الدينية . وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض الوسائل المناسبة لمحاربة الظلم ، كما نبّه على نقاط مهمّة فيه نظير: «ضرورة التوجّه إلى مواطن الظلم ومصادره وأوكاره الأساسية»^٢ ، و«ضرورة توفّر القيادة الرشيدة»^٣ ، و«ضرورة امتياز وجود كوادر قادرة على محاربة الظلم المطلوبة»^٤ ، و«ضرورة التوجه إلى الله تعالى في هذا المسار الصعب بالدعاء والعبادة»^٥ ، و... وقد بالغ القرآن الكريم في الاهتمام بأمثال هذه الوسائل حتى أشار إلى أهميّة «الشعر» ومدى تأثيره في هذا مضمار أيضاً .

ومن آثار اجتناب الظلم ومحاربتة هو شيوع حالة «الأمان» ، وتبعاً لذلك انتشار حالة الرفاهية ورغد العيش في الحياة الدنيا ، وقد بيّن هذا العنصر المهمّ في القرآن

البقرة.

١. سورة الحديد، الآية ٢٥.

٢. سورة الشعراء، الآية ١٠ - ١٦ و سورة البقرة، الآية ١٩٠ - ١٩٤ ، و سورة التوبة، الآية ١٢.

٣. سورة النساء، الآية ٧٥.

٤. سورة النساء، الآية ٧٥.

٥. سورة النساء، الآية ٧٥.

٦. سورة الشعراء، الآية ٢٢٤ - ٢٢٧.

الكريم بقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ مخاطبيه بصيغة الاستفهام، تعبيراً عن مزيد التأكيد عليه، وذلك في معرض المقارنة بين أهل الإيمان والظالمين ضمن نقله حادثة احتجاج إبراهيم^ع مع عبّاد الأوثان^١، وما اعتمدت صيغة الاستفهام هذه إلا لأنّ المخاطب فيها سيدرك مع السؤال بدهة الجواب ووضوحه أيضاً.

إذاً فـ «الأمان» و «الرفاهية» هما نتيجتان طبيعيتان لمحو الظلم واستتباب العدالة. والنتيجة الأخرى لمحاربة الظلم والقضاء عليه هي الوصول إلى الراحة الأخروية والتمتع بـ «المغفرة الإلهية» في دار البقاء^٢.

ومن مجموع النتائج التي يشير إليها الله تعالى لمحاربة الظلم يمكن أن نستنتج أنّ كافة مستلزمات سعادة الإنسان وانخراطه في مسيرة التكامل والوصول إلى السعادة الأخروية والقرب من الله تعالى، إنّما تقبل التحقق في ظلّ محاربة الظلم؛ وذلك أنّ القرآن الكريم أكد على الوصول إلى الإيمان بما يمثّل من خطوة أولى في مسير تكامل الإنسان وسعادته في الحياة الدنيا، وبما هو شرط أساسي لتحقيق الأرضية اللازمة للرفق المادي والمعنوي للوصول إلى المغفرة والسعادة الأخروية، ولم يكن ذلك التأكيد على الإيمان بكلّ عناوينه تلك إلا كنتيجة وأثر من نتائج وآثار محاربة الظلم. إنّ تأمين كامل احتياجات الإنسان في الدنيا والآخرة مشروط من وجهة نظر

١. سورة الأنعام، الآية ٨١-٨٢.

٢. سورة النساء، الآية ٦٨.

القرآن الكريم بالاتصاف بخصلة محاربة الظلم والمضيّ في سبيل القضاء عليه داخل النفس وخارجها، وفي جميع مستوياته الفرديّة والاجتماعيّة.

القرآن وأساليب التخلّص من الظلم

لا بدّ للإنسان - ليكون في مأمن من الوقوع في شرك الظلم أو السير في طريقه - أن يتوفّر على الوعي الكافي والمعرفة الصحيحة بالحق والباطل والحدود الإلهيّة، ثمّ معرفة مصاديق العدل والظلم. ويتحدّث القرآن بعد ذلك عن عوامل أخرى ينبّه الإنسان إليها؛ فيشير خلال نقله لقصة النبيّ يوسف¹ إلى ضرورة الالتجاء إلى الله وأهمّيّتها في النجاة من ارتكاب الظلم¹.

كما يعدّد القرآن الكريم طرق التخلّص من الظلم لأولئك الذين وقعوا في فخّه من حيث لا يشعرون ثمّ ندموا على ذلك؛ كي ينجو من يريد النجاة منهم من شرك الظلم بعثوره على طريق الحقّ.

يذكر القرآن الكريم العديد من الطرق للتخلّص من الظلم، ويمكن - بعد التأمل فيها - أن نجد أنّ أول خطوة في الرجوع إلى المسير الصحيح والتخلّص من الظلم تتمثّل بـ "الإقرار والاعتراف" بفعله وارتكابه.

ففي قصة النبيّ يوسف² يبيّن القرآن الكريم أنّ اعترافه بالظلم الذي صدر عنه كان هو العامل المؤثّر في العفو عنه².

وفي المرحلة اللاحقة للاعتراف بالظلم هناك الاستغفار والتوبة منه؛ فهو يوجب نجاة التائبين ويعدّهم لتلقّي الرحمة والمغفرة الإلهيّة³، كما يمكن التوسّل بالصالحين

١. سورة يوسف، الآية ٢٣.

٢. سورة الأنبياء، الآية ٨٧ - ٨٨.

٣. سورة النساء، الآية ١١٠، وسورة آل عمران، الآية ١٣٥ - ١٣٦.

والمقربين من الله أن يمهد الطريق أمام النجاة من الظلم ومن آثاره المشؤومة^١. وفي بعض الموارد، عندما يتجاوز الظلم حدود الذات ويتعدّها إلى حقوق الآخرين، أو يتسبب ببروز مشكلات واختلالات عند الآخرين، ففي هذه الموارد لا يكفي الاستغفار وحده، وإنما يفيد الاستغفار عندما تكون مقدمات رفع آثار الظلم معدّة وشروطه متوفّرة، وإحدى هذه الشروط تعويض الخسائر الحاصلة عند ظلمه؛ بمعنى أنّ الاستغفار سيكون مفيداً عندما تُسترجع حقوق الآخرين ويتمّ تحصيل رضاهم بإعطائهم حقوقهم^٢.

ومعنى ذلك أنّ التوبة ستُقبل إذا ما أُرقيت بالإصلاح وتعويض الخسائر الحاصلة. وفي موضع آخر يرى القرآن أنّ وجود القادة الأكفء المجاهدين المتحلّين بالأخلاق المحمودة، والباذلين أنفسهم في سبيل تحرير المستضعفين من الظلم، هو جزء من ضرورات ولوازم المجتمع الإنسانيّ للفكّك من أسر الظلم، وهو يبيّن ذلك في سياق توبيخ أولئك القادرين على مساعدة المستضعفين، غير أنّهم يتمنعون عنها، وفي سياق تصوير مطالب المستضعفين بالمطالبة بالوليّ والناصر لهم على دفع استضعاف عنهم^٣. وإضافة إلى ضرورة وجود قائد حقيقيّ في مسيرة التحرّر من ربة الظلم، لا بدّ للناس من توفّر بعض الشروط والمقدمات ك: «الإيمان بالله وإقامة الصلاة»، و «التوكّل على الله»، و «التسلّح بالدعاء»^٤، و «الشكر لله»^٥، وقد صور القرآن الكريم

١. سورة يوسف، الآية ٩٨.

٢. سورة المائدة، الآية ٣٩.

٣. سورة النساء، الآية ٧٥.

٤. سورة النساء، الآية ٧٥.

٥. سورة المؤمنون، الآية ٢٣-٢٨.

٦. راجع: تفسير الميزان، السيد الطباطبائي، ج ١، ص ٣٥٨: وهبنا مسلك ثالث مخصوص بالقرآن الكريم

هذه الحقائق في طيات نقله لحادثة نجاة بني إسرائيل من سلطة فرعون الظالم فقال :
﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٨٥﴾ وَخَتْنَا
بِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٨٦﴾ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا
بِمِصْرَ بُيُوتًا وَأَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٧﴾﴾^١.

إذا فمن خلال بيان حدود ومجالات كل من العدالة والظلم، وتعيين القوانين التي تتمحور حول العدل والنافية للظلم، وبالترغيب في التزام العدالة ومحاربة الظلم، وبيان طرق التخلص منه، وبوضع السنن الإلهية الحاكمة على أعمال الظلم، من خلال كل ذلك ننتهي إلى أن مستقبل البشرية هو مستقبل مشرق يفتح أمام الإنسان آفاق الرجاء والأمل. وبالنظر إلى المباني المحكمة والعقلانية التي يبنتي عليها الفقه الإسلامي، فقد تحققت الأرضية اللازمة لانتشار هذا الفقه الإنساني الإسلامي في المجتمعات البشرية وبشر الإسلام بهذه الحقيقة ليصبح موئل البشرية وملاذها الأمين.

المصادر بعد القرآن الكريم

الأخلاق في القرآن؛ آية الله محمد تقي مصباح يزدي، تحقيق وتدوين: محمد حسين اسكندري، قم، مؤسسة الإمام خميني عليه السلام، الطبعة السابعة، ١٣٨٠ هـ.ش.
بحار الأنوار؛ العلامة المجلسي، بيروت، مؤسسة الوفاء، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية المصححة، ١٤٠٣ ق، ١٩٨٣ م.
البيان في تفسير القرآن؛ آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي، بيروت،

لا يوجد في شيء مما نقل إلينا من الكتب السماوية، وتعاليم الأنبياء الماضين عليهم السلام، ولا في المعارف الماثورة من الحكماء الإلهيين، وهو تربية الإنسان - وصفاً وعلماً - باستعمال علوم ومعارف لا يبقى معها موضوع الرذائل، وبعبارة أخرى إزالة الأوصاف الرذيلة بالرفع لا بالدفع.

١. سورة يونس، الآية ٨٥ - ٨٧.

دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

أعلام الهداية؛ السيد منذر الحكيم، المجمع العالمي لأهل بيت Φ ، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش، ١٤٢٣ ق، ٢٠٠٢ م.

التحقيق في كلمات القرآن الكريم؛ حسن مصطفوي، طهران، بنگاه ترجمه ونشر كتاب، ١٣٦٠ هـ.ش.

الأمثل؛ ناصر مكارم الشيرازي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ.ش.

جامع السعادات؛ ملا محمد مهدي النراقي، تحقيق وتعليق: السيد محمد كلانتر، تقديم: الشيخ محمد رضا المظفر، النجف الأشرف، دار النعمان للطباعة والنشر.

الحياة الطيبة؛ مجلة فصلية تخصصية، المنظمة العالمية للحوزات الدينية، عدد ٨.

الصحاح؛ الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ ق، ١٩٨٧ م.

عوالي اللئالي؛ ابن أبي جمهور الأحسائي، تقديم: السيد شهاب الدين النجفي المرعشي، تحقيق: الحاج آقا مجتبي العراقي، قم، سيد الشهداء، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ ق، ١٩٨٣ م.

عيون الحكم والمواعظ؛ علي بن محمد الليثي الواسطي، تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، قم، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ.ش.

الفروق اللغوية؛ أبو هلال العسكري، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى، شوال المكرم ١٤١٢ ق.

الكافي؛ ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، تهران، دارالكتب الإسلامية، الطبعة

الخامسة، ١٣٦٣ هـ.ش.

مجمع البحرين؛ الشيخ الطريحي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ ق، ١٣٦٧ هـ.ش.

المدرسة الإسلامية؛ السيد محمد باقر الصدر، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، الطبعة الأولى، ١٤٢١ ق.

مستدرك الوسائل؛ الميرزا النوري، بيروت، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى المحققة، ١٤٠٨ ق، ١٩٨٧ م.

معجم مقاييس اللغة؛ أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤ ق.

مفردات غريب القرآن؛ الراغب الأصفهاني، دفتر نشر الكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ ق.

موسوعة أحاديث أهل البيت؛ الشيخ هادي النجفي، بيروت، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ ق، ٢٠٠٢ م.

الميزان في تفسير القرآن؛ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة. ميزان الحكمة؛ محمد الريشهري، قم، التنقيح الثاني: ١٤١٦ ق، دارالحديث، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ.ش.

نجم البلاغة؛ الشريف الرضي، شرح: الشيخ محمد عبده، قم، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٢ ق، ١٣٧٠ هـ.ش.

وسائل الشيعة؛ الحر العاملي، قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الثانية، ١٤١٤ ق.

فلسفة الحقوق الإسلامية في رأي العلامة الطباطبائي (قدس سره)

السيد مهدي الطباطبائي

خلاصة المقالة

يتميز الدين الإسلامي عن سائر الأديان بأنه لاحظ في تشريعاته جميع جوانب الحياة البشريّة، ولم يجعل الدين فيه مقتصرًا على الأمور الشخصيّة والمسائل الخاصّة المجردة عن بعدها الاجتماعي والحقوق، وعلى ضوء هذه النظرة تتشكل الحقوق الإسلاميّة، وهي وليدة هذه الرؤية الشاملة، ولا تزال الأبحاث والمناظرات العلميّة - منذ ما يزيد على ألف سنة - جاريةً حتى يومنا هذا ومعتمدة على المصادر والمدارك الإسلاميّة الأصيلة، وبالأخصّ الكتاب والسنة.

وكلّما نظرنا في العصر الحاضر إلى هذه المنظومة الخالدة والمتجدّدة أكثر، أدركنا وجود سلسلة من القواعد والمباني العامّة المتضمّنة في جميع الأحكام الحقوقية، بالإضافة إلى ما نحصل عليه من المباني الخاصّة في هذا المجال، وعلمنا أنّ هذه السلسلة من القواعد حاكمة على مجموعة الأحكام الحقوقية في الإسلام. وعلى الرغم من الأثر الذي يتركه الكبير هذا الموضوع، إلاّ أنّه لم يتمّ بحثه بالشكل المطلوب حتى الآن.

وتعتبر هذه المقالة انطلاقة لدراسة مباني وفلسفة الفقه والحقوق الإسلاميّة من منظار أحد أشهر العلماء في العالم الإسلامي؛ وهو العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي^١.

المصطلحات الأساسية

الفقه، فلسفة الفقه، فلسفة الحقوق الإسلاميّة، التوحيد، الأخلاق.

مقدمة

يستظهر من مطاوي كلمات العلامة قدّس سرّه بالإضافة إلى ما سيذكر في هذه المقالة أنّه ينبغي على الفقيه أن يقوم بوظيفتين مهمتين؛ وذلك لكي يصل إلى النظرية الدينيّة المرتبطة بأفعال الفرد والمجتمع، وليتمكّن من الإجابة على الأسئلة التي تفرزها الحاجات العصريّة، وهاتان الوظيفتان في الواقع عبارة عن شرطين يجب توفرهما في الفقيه، وكلّ منهما مكمل للآخر، وهما:

١- القدرة على الاستدلال واستنباط الأحكام من خلال الإحاطة بالأدلة^٢

١.. العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي رحمته الله (١٢٨١ - ١٣٦٠ هـ ش) من مفكّري العالم الإسلامي في العصر الحاضر وصاحب تفسير الميزان المعروف.

من جملة الخصوصيّات التي يتمتّع بها العلامة هي سبقه الزمان الذي كان فيه من الناحية الفكرية، وتعتبر التحقيقات التي قام بها - وخصوصاً في تفسير الميزان - جواباً على العديد من الموضوعات العلميّة الجديدة، بالإضافة إلى منهج التحقيق الذي اعتمده والمباحث التي عاجلها؛ حيث لم تكن في زمانه مورد التفات بالشكل المطلوب. ومن هنا نرى أنّ من الخصوصيّات العلميّة للعلامة التي لم يتمّ تسليط الضوء عليها كثيراً هي الجهة الفقهيّة التي يتمتّع بها؛ إذ تمّ طرح العلامة كأحد الفلاسفة والمفسّرين فقط، علماً بأنّه حضر دروس الفقه والأصول عند كبار العلماء كأمثال المحقق النائيني رحمه الله، كما اشتغل في قم لمُدّة من الزمن بإعطاء دروس الخارج في الفقه، ويمكن اعتبار الحاشية التي كتبها على كفاية الأصول للأخوند ملا محمد كاظم الخراساني من الكتب الأصوليّة المحتوية على مباحث وتحقيقات قيّمة في أصول الفقه.

٢. أدلّة الأحكام الإسلاميّة عبارة عن: الكتاب (القرآن الكريم)، السنّة (كلام وفعل النبي الأكرم والأئمّة

الشرعية والاطلاع على القواعد الأصولية والقدرة على تطبيقها، بالإضافة إلى معرفة الأقوال والآراء الموجودة في كل فرع.

ويعمل الفقهاء على تطبيق هذه القدرة في مقام البحث والاستدلال على جميع الفروع والأحكام الفقهية؛ سواء في جلسات درسهام أم في كتاباتهم الفقهية. وعندما يواجه الفقيه في هذا المقام جزئيات الأحكام يلاحظ قبل أي شيء الأدلة المرتبطة بفروع هذه المسائل؛ فإن كانت المسألة المراد بحثها جديدة^١، سوف يلجأ أولاً إلى الأدلة المذكورة حولها ويتعامل معها من خلال هذه الوسائل الأصولية المتينة، مع المحافظة على ملاحظة أقوال الفقهاء المتقدمين، ثم يعمل على تقديم الإجابة. وبشكل عام، لا بد من القول بأن هذا الشرط يعدّ من اللوازم الأساسية للاجتهاد عند الشيعة، إلا أنه مع ذلك لا يمكن الاكتفاء به.

٢- الشرط الثاني الذي ينبغي أن يكون الفقيه حائزاً عليه، هو أن يستفيد من النظرة العامة لموضوعات الأحكام الإسلامية من جهة، وأن يكون مطلعاً على آراء المدارس والمذاهب الأخرى من جهة أخرى. وهذا الشرط لم يقع مورد التفات وعناية من قبل العلماء في الوقت الحاضر.

ويمكن لنا أن نتسامح في التعبير ونسمي نتيجة المباحث التي تقع ضمن اهتمام الفقيه في هذه الموارد بـ: «ما وراء الفقه» أو «فلسفة الفقه»، وهذه الأمور تشمل بطبيعة الحال مطلبين:

١. المراد بالمسائل الجديدة هو الموضوعات التي يفرزها المجتمع الحديث والأسئلة التي تثيرها الحضارة المعاصرة، أو الأحكام الإسلامية التي تقع مورد تشكيك ونقد من قبل بعض المثقفين المعاصرين.

أ) الاطلاع على مباني الفقه وأسسها باعتباره منظومة متكاملة ، بالإضافة إلى معرفة ماهية وفلسفة الأحكام والموضوعات الفقهيّة في كافّة الأبواب ، ومدى ارتباطها فيما بينها^١.

وهذا الشرط يعني التعرّف على مباني الأحكام وفلسفتها ، حتى لو لم تكن دخيلة بشكل مباشر في مقام الاستدلال والبحث الفقهي ، إلا أنّ اطلاع الفقيه عليها سيترك أثراً على كنيّة نظره إليها ، وبالتالي على الفتوى الصادرة عنه.

ب) إحاطة الفقيه - أو لا أقلّ معرفته - بالأحداث الفكرية والفلسفية والثقافية المختلفة التي تثار في عصره ، بالإضافة إلى القيم الثقافية والعقيدية التي تؤمن بها المجتمعات البشرية المتعدّدة ، وخصوصاً تلك التي تنعكس على سلوك الإنسان فيها. وفي هذا الصدد سيحتاج الفقيه أن يدرس احتياجات المجتمع البشري ، وعليه أن يأخذ المشكلات الأساسية التي تعصف بهم بعين الاعتبار.

وعلى هذا الأساس ، ينبغي على الفقيه صاحب النظر أن يعلم بأيّ عصر يعيش ، وعليه أن يقف على التطور الذي وصل إليه العلم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال في العالم ؛ لكي يعلم بأنّ الجواب الذي يملكه لن يقف عند حدود المدينة التي هو فيها أو البلد الذي يعيش فيه ، بل يمكن للمليارات من البشر أن يطلّعوا بسهولة على إجاباته ، عبر استخدام الوسائل العصرية. لذا عليه أن يدرك أنّ نداء الإسلام وأحكامه النورانية تصل إلى أسمع الجميع.

١. ليس المقصود بفلسفة الأحكام هنا المعنى الذي يطلق على الحكمة المرتبطة بتشريع بعض الأحكام ، والتي أورد الشيخ الصدوق رحمته الله الكثير منها في كتابه *علم الشرايع* ، بل المراد بها ماهية القوانين الإسلامية المختلفة وحقيقتها التي يتمّ اكتشافها من خلال تناول أبعادها العقائدية والاجتماعية بالبحث ومعرفة مدى ارتباطها بالأصول الفطرية للإنسان.

وقد قام العلامة الطباطبائي بإجراء تحليل عام للأحكام والموضوعات الفقهيّة في أماكن وأبحاث مختلفة من تفسير الميزان، كما عمل على مناقشة الأفكار والمناهج القديمة والحديثة؛ حيث تناول - ضمن بحثه القرآني المعمق واستناداً إلى الآيات القرآنيّة وكلام الله المجيد - القوانين والتعاليم الإسلاميّة من منظار مختلف عن ما ورد في المباحث الاستدلاليّة والكتب الفقهيّة، وكشف عن كليّات الأحكام والموضوعات الفقهيّة المختلفة من وجهة نظر اجتماعيّة وفلسفيّة وأخلاقيّة و...

وطبقاً لهذه المقدّمة، فقد بحثنا في هذه المقالة الآراء والنظريّات التي ذكرها العلامة الطباطبائي فيما يرتبط بالمباني الإسلاميّة العامّة وفلسفة الأحكام والقوانين الإسلاميّة وماهيّتها، ومدى تأثيراتها المختلفة على الصعيد الاجتماعي والفلسفي والأخلاقي، راجين من الأساتذة الكرام والعلماء الأعلام أن يغضّوا الطرف عن أي قصور في توضيح تلك المطالب، وأن يسيروا علينا بمواضع العيب والخلل.

الفصل الأول: نظرة عامّة في الأحكام والقوانين الإسلاميّة

يخضع النوع البشري منذ بداية وجوده وحتى الآن إلى اتّباع بعض الآداب والرسوم التي تتوافق مع ظروف زمانه، والتي تختلف - بطبيعة الحال - باختلاف مقتضيات الزمان والمكان؛ بدءاً من التقاليد البسيطة والخرافات الأسطوريّة التي كانت تحكم المجتمعات القبليّة والبدويّة، وصولاً إلى الأنظمة الحقوقيّة وقوانين المجتمعات المتحضّرة.

ولعلّ المرور - ولو سريعاً - على تاريخ البشريّة يدلّ على أنّ الحاجة إلى القانون والنظام كان جزءاً لا يتجزّأ من حاجات الإنسان الاجتماعيّة، بل يثبت أنّه أمر فطري عند البشر. كما أنّه يفيد كذلك في إثبات الدراسات الفلسفيّة والمعرفة البشريّة عندهم.

وإذا صرفنا النظر عن إثبات من هو الذي قام بوضع هذه الآداب والقوانين،

فيمكننا أن نلخص العوامل التي أدت إلى وضع هذه القوانين والأسس التي قامت عليها - والتي تبتني في الواقع على الحياة التاريخية والمعرفية لدى الإنسان - في أمرين :

١) الاعتقادات والمقدسات الدينية

الأعم من الأديان البدائية التي كانت تؤمن بتعدد الآلهة والأديان التوحيدية والإبراهيمية. فالأديان والمناهج المختلفة التي تقوم بتعليم أتباعها العقائد النظرية التي تؤمن بها، تعمل على إلزامهم بسلسلة من التقاليد والقوانين التي تقع غالباً في قالب العبادات والآداب الأخلاقية والسلوكية، وإن أمكن أن تختلف هذه القوانين والدستورات باختلاف الدين الذي يليها.

٢) الضرورات الاجتماعية

لقد قام الإنسان بتشكيل المجتمعات وتنظيم الحياة فيها؛ نظراً للحاجة الطبيعية الملحة التي يشعر بها، بالإضافة إلى أصل الاستخدام الذي يرى العلامة الطباطبائي أنه الأساس في كون الإنسان اجتماعياً، وتبعاً لتشكيل المجتمعات نرى أنّ القوانين والرسوم كانت موجودة في كافة المجتمعات البشرية، حتى في الحياة البسيطة التي كانت تعيشها القبيلة البدوية، والتي يعبر عنها علماء الاجتماع بالمعاهدات والمواثيق الاجتماعية، ونرى أنه كلما تطور المجتمع واتجه نحو الكمال أكثر، زادت عنده هذه المعاهدات والقوانين وارتقت نوعيتها والتزم بها أفراد ذلك المجتمع أكثر. ومن هنا نرى أنّ الالتزام بالقانون الاجتماعي - حتى في المجتمعات القبلية - كان على أساس العدالة الاجتماعية المحبول عليها الإنسان بفطرته؛ للوقاية من تضييع حقوق الآخرين. نعم، كثيراً ما نرى في المجتمعات قوانين موضوعة من قبل

١. سوف يأتي زيادة توضيح لعوامل وأسس بناء الحياة الاجتماعية عند الإنسان في المبحث الثاني من هذا الفصل، وانظر أيضاً: الميزان، ج ٢، ص ١١٦؛ وج ٤، ص ٩٢.

أصحاب النفوذ الكبيرة والسلطة والقدرة على عكس تلك القوانين، ويتمّ تحميلها على الطبقة الضعيفة في المجتمع لخدمة المنافع الشخصية لهؤلاء، لكن ذلك لا يردّ أصل وجود التقنين الاجتماعي عند المجتمعات، بل يؤيّده ويصحّحه.

وعلى أيّ حال، فالحياة الاجتماعية وضرورتها الخاصّة تعتبر من العوامل الطبيعيّة التي تعمل على تشكيل القانون والتقاليد الاجتماعيّة في المجتمعات.

ويعتبر هذان العاملان من أهمّ العوامل لظهور هذين الشكلين من القانون (بالمعنى العام)، والتي يكون المنشأ في كلّ منها مختلفاً عن الآخر؛ بمعنى أنّ القوانين الدينيّة أو الخرافيّة والأسطوريّة لدى المجتمعات منفصلة تماماً عن القوانين الاجتماعيّة للبشر؛ إذ نرى أنّ الأديان لم تكن تهتمّ بالعلاقات الاجتماعيّة للناس، ومن جهة أخرى لم تكن الضرورات الاجتماعيّة تلزم المقتنّ المدني على التدخل في وضع الآداب والرسوم الدينيّة والأخلاقيّة. وهنا لا بدّ من التوجّه إلى أنّ فلاسفة الأخلاق عندما كانوا يوصون الناس بالتقيّد بنوع من الآداب والمقرّرات الأخلاقيّة لم يكونوا ينطلقون في ذلك من اعتقادهم ونظرتهم الدينيّة العامّة، بل كانوا يدعون إليها انطلاقاً من المباني والأسس الفلسفيّة والعقلانيّة التي يؤمنون بها، ومن الواضح أنّ هذه المباني لم تكن تأخذ بعين الاعتبار الجهة الأخرويّة وما وراء الطبيعة، بل كانت تعتمد على مجرّد الفلسفة الطبيعيّة التي يعتقدون بها.

والدين الإسلامي هو الدين الوحيد من بين هذه الشرائع الذي راعى كلا هذين العاملين في مجال التشريع؛ أعني الاعتقادات الدينيّة والضرورات الاجتماعيّة. والحقيقة أنّه لا يمكن أن يفصل القوانين الدينيّة عن النوااميس الاجتماعيّة في الإسلام، كما لا يمكننا التغافل عن الفلسفة الأخلاقيّة والأسس التوحيدية للتعاليم الاجتماعيّة فيه.

ومن هنا نرى أن الشريعة الإسلامية قد لاحظت جميع الأبعاد التي يحتاجها الإنسان في حياته والتي تنتظم على أساس الفطرة الإنسانية، ووضعت تحت رعايتها جميع الأحكام والقوانين العبادية والاجتماعية والأخلاقية.

وسوف نتناول في البحثين التاليين الأحكام والقوانين الإسلامية من هاتين الجهتين؛ الاعتقادية والاجتماعية، وسنعمل على تحليل آراء العلامة الطباطبائي رحمته في هذا المورد.

ارتباط أحكام الإسلام بالتوحيد والأخلاق

يكشف المرحوم العلامة الطباطبائي - ضمن أبحاث مختلفة من تفسيره - عن أنّ الأساس في جميع الأحكام الإسلامية هو «التوحيد» و«الأخلاق الكريمة»، ثمّ يقوم على هذا الأساس ببيان مكانة الإسلام وخصائصه التي يتمييز بها قياساً بالمدارس والمناهج الأخرى.

ويرى أنّ القوانين الناشئة من الضرورات الاجتماعية لا تكون - عادة - مشتملة على أسس اعتقادية ودينية، إلا في الإسلام، فإنّ روح التوحيد ومبدأ الإله الواحد مأخوذ في قوانينه بوضوح. وعلى ضوء ذلك، لا يقتصر الفرد في عمله وتصرفه على ما يؤدي إلى نفعه الشخصي وسعادته الدنيوية فقط، بل يتوجّه أيضاً إلى السعادة الأخروية.

وسوف نشير في هذا البحث إلى تقسيم البيانات التي أفادها العلامة وتنظيمها، والإشارة إلى آرائه في هذه المسألة.

يتناول العلامة في ذيل بحث بعنوان «التقوى الديني ودرجاته» فصلاً كاملاً باسم «القانون والأخلاق الكريمة والتوحيد»، وهو يحتوي على المطالب الجادة التي ذكرها العلامة حول هذا الموضوع؛ حيث يستفيد من الآيات القرآنية الشريفة لبيان علاقة الأحكام والمقررات الإسلامية بالتوحيد والأخلاق، ويقول:

«لا يسعد القانون إلا بإيمان تحفظه الأخلاق الكريمة، والأخلاق الكريمة لا تتم إلا بالتوحيد، فالتوحيد هو الأصل الذي عليه تنمو شجرة السعادة الإنسانية وتتفرع بالأخلاق الكريمة، وهذه الفروع هي التي تثمر ثمراتها الطيبة في المجتمع»^١.

ثم ذكر الآيتين الكريمتين ٢٤ - ٢٦ من سورة إبراهيم: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ

اللَّهُ مَثَلًا مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُوَقِّيْ أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا...﴾ الآية، وصور هذه العلاقة بشكل أوضح وأكثر شفافية، وقال: «فجعل الإيمان بالله كشجرة لها أصل وهو التوحيد لا محالة، وأكل توحيه كل حين بإذن ربها، وهو العمل الصالح، وفرع وهو الخلق الكريم كالتقوى والعفة والمعرفة والشجاعة و...»^٢.

ويعتمد بعد ذلك على الآية الكريمة: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ

الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^٣، ويقول:

«فجعل سعادة الصعود إلى الله وهو القرب منه تعالى للكم الطيب وهو الاعتقاد الحق، وجعل الذي يصلح له ويناسبه هو الذي يرفعه ويمدّه في صعوده»^٤.

والمقصود من العمل مع العقيدة الصالحة هو القيام بالعمل مع قصد القربة، والتي هي موضوع علم الأخلاق لا موضوع علم الفقه. وبعبارة أخرى، يحتوي كلام العلامة هذا على إشارة إلى نزاع قديم محصّله: هل الأحكام الأخلاقية أحكام واجبة أم لا؛ حيث يذهب بعضهم - ومنهم العلامة - إلى وجوبها، وهذا

١. تفسير الميزان، ج ١١، ص ١٥٥.

٢. تفسير الميزان، ج ١١، ص ١٥٥.

٣. سورة فاطر، الآية ١٠.

٤. تفسير الميزان، ج ١١، ص ١٥٥.

ما يظهر من كلامه الذي يقول فيه: «وروح الأخلاق منتشرة في الأعمال التي يكلف بها أفراد المجتمع»^١.

وعلى هذا الأساس يعتقد العلامة بأن التوحيد يجري في جميع الأحكام الفردية والاجتماعية للإسلام؛ الأعم من الأحكام العبادية والسياسية والاقتصادية والحكومية. ثم يبيّن بشكل رائع في مكان آخر بأنّ الفهم العرفاني يمكن عدّه من القرآن أيضاً، ويوضح هذه العلاقة بقوله:

«ومن أهم ما يشاهد في هذا الدين ارتباط جميع أجزائه ارتباطاً يؤدي إلى الوحدة التامة بينها؛ بمعنى أنّ روح التوحيد سارية في الأخلاق الكريمة التي ينذب إليها هذا الدين، وروح الأخلاق منتشرة في الأعمال التي يكلف بها أفراد المجتمع، فالجميع من أجزاء الدين الإسلامي ترجع بالتحليل إلى التوحيد، والتوحيد بالتركيب بصير هو الأخلاق والأعمال»^٢.

وفي توضيح أفضل لعلاقة الإسلام بـ «التوحيد» و «الأخلاق»، يبيّن العلامة أنّ الأثر الاجتماعي لهذه العلاقة يكمن في إيجاد التقوى الدينية وتقوية روحية العمل بالأحكام والقبول بالقانون، وفي هذا الخصوص يشير في البداية إلى العوامل الاجتماعية للحاجة إلى القانون في المجتمعات البشرية، ويرى أنّ من جملة تلك العوامل: أنّه لا مناص للإنسان من التقيّد بالسنن والقوانين التي من خلالها يتمّ الحفاظ على حقوق الآخرين، وتلزم كلّ فرد بالعمل ضمن حدود معينة. لكن هذه القوانين بدورها تحتاج إلى بعض الأحكام والقوانين الجزئية لضمان عدم التخلّف عن القانون والمحافظة على الأمن، والتي يتكفّل بها السلطة الحاكمة، حيث يضيف بأنّ الأمن إنّما يتحقّق

١. سنذكر تمام عبارته بعد أسطر.

٢. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٠٩.

فيما إذا كانت السلطة الإجرائية عامة بالجرم الذي يُقترف، وكانت قادرة على أخذ المجرم ومعاقبته، أما إذا لم تكن عامة بالجرم نتيجة الجهل أو الغفلة - وهو أمر كثير الوقوع - فعند ذلك لن يكون هناك ما يمنع من عدم إجراء ذلك القانون^١.

وعلى هذا الأساس، فالسلطة التنفيذية الحاكمة على المجتمع يمكنها - في أحسن التقديرات - أن تجبر الناس بالقوة والقدرة على العمل بالقوانين وتمنع من التخلف عنها، لكن ما يمكنه أن يكون الوسيلة الأفضل لإجراء القوانين في المجتمع هو أمر آخر؛ وهو ما يسمى بـ «الأخلاق الكريمة»، والذي يشير إليه العلامة بقوله:

«فالقوانين والسنن وإن كانت عادلة في حدود مفاهيمها، وأحكام الجزاء وإن كانت بالغة في شدتها لا تجرى على رسلها في المجتمع، ولا تسدّ باب الخلاف وطريق التخلف، إلا بأخلاق فاضلة إنسانية تقطع دابر الظلم والفساد؛ كملكته اتباع الحق واحترام الإنسانية والعدالة والكرامة والحياة ونشر الرحمة ونظائرها... .
ثم الأخلاق لا تعفي بإسعاد المجتمع ولا تسوق الإنسان إلى صلاح العمل، إلا إذا اعتمدت على التوحيد... ومن المعلوم أنّ الأخلاق إذا اعتمدت على هذه العقيدة لم يبق للإنسان همّ إلا مراقبة رضاه تعالى في أعماله، وكان التقوى رادعاً داخلياً له عن ارتكاب الجرم، ولولا ارتضاع الأخلاق من ثدي هذه العقيدة - عقيدة التوحيد - لم يبق للإنسان غاية في أعماله الحيوية إلا التمتع بمتاع الدنيا الفانية والتلذذ بلذات الحياة المادية، وأقصى ما يمكنه أن يعدل به معاشه (من خلال الأخلاق دون الاعتماد على عقيدة التوحيد) فيحفظ به القوانين الاجتماعية الحيوية...»^٢.

١. المصدر السابق، ص ١١٠.

٢. أجاب العلامة الطباطبائي في طبّات كلامه هذا على سؤال هام بقوله:

«ولا يغرّنك ما تشاهده من القوة والشوكة في الأمم الراقية، والانتظام والعدل الظاهر فيما بينهم،

ومن هنا يتبيّن الفرق بين القوانين والأحكام الإسلاميّة وبين سائر القوانين الأخلاقيّة والحقوقية الأخرى. فالدين الإسلامي جعل عمل الفرد فيه قائماً على أساس متين، والذي تظهر نتيجته في حصول التقوى الدينيّة والاجتماعيّة وتطوّر الفرد والمجتمع، وهذا خلافاً لسائر القوانين والمجتمعات الأخرى التي تمّ وضع أحكامها الاجتماعيّة والحقوقية - كما يرى العلامة - على أساس رأي الأكثرية، وبما ينسجم مع مصالحهم.

وفي معرض إشارته إلى أسس قوانين المجتمعات المدنيّة وعوامل نقضها يقول:

«والقوانين المدنيّة (أي التي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يميله الوحي) لا تهتمّ بأزيد من تعليق الأفعال بالإرادات؛ أعني إرادة الأكثرية، ثمّ لم يهتمّوا بما تحفظ هذه الإرادة، فمهما كانت الإرادة حيّة شاعرة فاعلة جرى بها القانون، وإذا ماتت من جهة انحطاط يعرض لنفوس الناس وهرم يطرأ على بنية المجتمع، أو كانت حيّة لكنّها فقدت صفة الشعور والإدراك لانغمار المجتمع في الملاهي وتوسّعه في الإتراف والتمتّع، أو كانت حيّة شاعرة لكنّها فقدت التأثير لظهور قوّة مستبدّة فائقة غالبية تقهر إرادتها الأكثرية، وكذا في الحوادث التي لا سبيل للقوّة المجرية على الوقوف عليها كالجنايات السريّة، أو لا سبيل لها إلى بسط سيطرتها عليها كالحوادث الخارجة عن منطقة نفوذها، ففي جميع هذه الموارد لا تنال الأمة أمنيّتها من جريان القانون وانحفاظ المجتمع عن التفساد والتلاشي»^١.

ولم يوضع قوانينهم على أسس أخلاقيّة؛ حيث لا ضامن لإجرائها، فإنهم أمم يفكرون فكرة اجتماعيّة لا يرى الفرد منهم إلا نفع الأمة وخيرها، ولا يدفع إلا ما يضرّ أمتّه، ولا هم لأمتّه إلا استرقاق سائر الأمم الضعيفة واستئثارهم واستعمار بلادهم واستباحة نفوسهم وأعراضهم وأموالهم، فلم يورثهم هذا التقدّم والرقّي إلا نقل ما كان يجعله الجباية الماضون على الأفراد إلى المجتمعات، فقامت الأمة اليوم مقام الفرد بالأمس». (أنظر: الميزان، ج ١١، ص ١٥٦ و١٥٧).

١. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١١٠.

ثم يشير العلامة إلى الأثر المهم الذي تركه الأخلاق الكريمة على استقرار القانون في المجتمع، ويرى أنّ خواء قوانين المجتمعات المدنيّة من هذه الأمور هو السبب الأساس في الابتلاء والفساد الذي يصيبها. ومن هنا يعتقد بأنّ رأي الأكثرية لا يمكنه بمفرده القيام بضمان تطبيق إجراء القوانين.

بينما نرى أنّ عامل الأخلاق في الإسلام هو الأساس للقوانين والأحكام الإسلاميّة، وهو الضامن لإجراء تلك الأحكام في المجتمع؛ سواء كانت أحكاماً فرديّة أم اجتماعيّة. وفي هذا الصدد يقول:

«ولكن الإسلام بنى سنته الجارية وقوانينه الموضوعّة على أساس الأخلاق، وبالغ في تربية الناس عليها؛ لكون القوانين الجارية في الأعمال في ضمانها وعلى عهدتها، فهي مع الإنسان في سرّه وعلانيته وخلوته وجلوته تؤدّي وظيفتها وتعمل عملها أحسن ممّا يؤدّيه شرطي مراقب، أو أيّ قوّة تبذل عنايتها في حفظ النظم»^١.

لكن مع ذلك يعتقد العلامة بأنّ الأخلاق الكريمة والتربية التي تضمن المحافظة على القوانين الإسلاميّة وإجرائها ليست كافية وحدها، إلا أنّ تكون مبنية على أصل آخر وهو «التوحيد». ويمكن مشاهدة النموذج البارز لهذا المطلب في المجتمعات التي ظاهرها التحضّر والترقي؛ حيث ترى فلسفات الأخلاق أنّ مخالفة القانون من الأمور المخالفة للأخلاق، كما أنّ احترام القانون من الأمور الأساسيّة في الصفات الأخلاقيّة الحسنة، ومع ذلك كلّ نرى أنّ القوانين والأنظمة الاجتماعيّة والفرديّة الموجودة في مثل هذه المجتمعات لا تمتلك ضمانة تطبيقها؛ باعتبار أنّ الأخلاق والتربية فيها لا تبني على أساس التوحيد.

ومن هنا يعتقد العلامة بأنّ الأخلاق الفاضلة نفسها بحاجة في ثباتها إلى ما يضمن

١. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١١٠.

تطبيقها، وذلك الضامن ليس سوى التوحيد^١.

والنتيجة التي يمكن تحصيلها من هذا البحث هي أن الأحكام والتعاليم الإسلامية، مبنية على الأسس المتينة لـ «التوحيد» و «الأخلاق»، وهذا الأمر يوجب أن تكون القوانين العملية التي يتم عرضها على أساس أنها الفقه الإسلامي تتضمن نشر الأخلاق الكريمة أيضاً.

فالأحكام الإسلامية في مقام التشريع مبنية على أساس الأخلاق والتوحيد، لا على أساس التجربة أو على أساس أمور أخرى. وعليه فإذا فرضنا أن مجتمعاً معيناً لم يجعل للأخلاق المبنية على أساس التوحيد مكاناً في تشريعاته، فلن يمتلك ذلك المجتمع سوى حفنة من القوانين المدونة في طيات الكتب وبين الأوراق، دون أن يكون لها أي نتيجة عملية. وعلى ضوء ذلك، لا بدّ أولاً من إعداد الأرضية اللازمة في المجتمع لتطبيق القوانين والأحكام الإسلامية - التي هي التوحيد والأخلاق الفاضلة بشكل أفضل - وبعد ذلك يتم دعوة الناس إلى العمل على طبق الشريعة. ومن الأبحاث المتقدمة، يتضح لنا أيضاً أن الحرية بمفهومها الغربي لا معنى لها في الإسلام؛ لأنّ الحرية في المجتمعات الغربية كفلسفة التقنين عندهم، باعتبار أنّ نتيجتها منح إرادة الإنسان مقاماً يخوّله القيام بأيّ أمر يناسبه، لكن مع قيد أن تكون هذه الإرادة موافقة لرأي الأكثرية. وفي الواقع، الحرية بهذا المعنى إنّما يصحّ طرحها في مجال التشريع والتقنين فيما إذا كان المحور والملاك هو نفس الإنسان ورغباته المادية لا شيئاً آخر، ومن الواضح أنّ القوانين في هذه الحالة لن تفقد ثباتها فقط، بل سوف يميل أفراد المجتمع كلّ يوم إلى سنّ قوانين جديدة بحسب ما تميل إليه أهواؤهم ورغباتهم المادية. وهذا الأمر مردود في التشريعات الإسلامية، وبالتالي

من الطبيعي أن لا يكون لمثل هذه الحرية معنى في الإسلام^١.

علاقة أحكام الإسلام بالضرورات الاجتماعية

يميل النوع الإنساني - بنحو فطري - إلى الحياة الاجتماعية؛ وذلك مراعاة لحاجاته الروحية والمادية، وهذا الأمر لا يحتاج إلى دليل وبحث. وقد صرح القرآن الكريم في آيات مختلفة بهذا الأمر^٢. لكن ما هو المهم لدينا في هذا المجال، هو أن أول من ندب إلى الحياة الاجتماعية وأمر بالمحافظة عليها وأكد على توطيد العلاقات الاجتماعية هو «الأديان» و «الأنبياء الإلهيون»، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾^٣.

وقد أورد العلامة رحمته بعد هذه الآية والآية ١٣ من سورة الشورى^٤:

«فَأَنبَأَ أَنْ رَفَعَ الْاِخْتِلَافَ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ وَابْتِجَادَ الْاِتِّحَادِ فِي كَلِمَتِهِمْ إِنَّمَا كَانَ فِي صَوْرَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى إِقَامَةِ الدِّينِ وَعَدَمِ التَّفَرُّقِ فِيهِ، فَالَّذِينَ كَانَ يَضْمَنُ اجْتِمَاعَهُمُ الصَّالِحُ»^٥.

١. ويمكن أن نشاهد نماذج بارزة لهذا الأمر في وضع القوانين القائمة على أساس الأعمال المنافية للعفة؛ حيث نرى في كل يوم شكلاً جديداً أشد قبلاً من سابقه، وهذا الأمر يعود في الواقع إلى أن المذهب الإنساني في الغرب قد ألقى عنان البشر إلى أنفسهم؛ بحيث يمكنهم أن يستنوا القوانين كما يشاءون.

٢. أنظر: تفسير الميزان، ج ٤، ص ٩٢.

٣. سورة البقرة، الآية ٢١٣. وانظر أيضاً الميزان، ج ٤، ص ٩٣.

٤. وهي الآية: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾.

٥. تفسير الميزان، ج ٤، ص ٩٣.

وعليه، فالإسلام من بين جميع الأديان والشرائع قد أولى عناية خاصة وحثّ بشكل واضح على العلاقات الاجتماعية في المجتمع؛ بحيث أنّ الكثير من أحكامه - حتى الأحكام العبادية - لوحظ فيها بعض الجهات الاجتماعية.

ويمكن عدّ العلامة الطباطبائي من بين المفكرين المسلمين والمفسرين الشيعة المعاصرين من جملة الأفراد النادرين الذين كان لديهم التفات إلى هذا الأمر، وجعل له قسطاً وافراً من البحث العلمي أثناء تعرّضه للآيات ومعالجته للأمور الاجتماعية والموضوعات الدينية المختلفة، وخاصة عند تناوله لدراسة الأحكام الشرعية.

ويعدّ ما ذكره العلامة في ذيل الآية ٢٠٠ من سورة آل عمران تحت عنوان: «كلام في المرابطة في المجتمع الإسلامي» من أطول الأبحاث الاجتماعية التي تعرّض لها في تفسيره؛ حيث بيّن ضمن خمسة عشر فصلاً كون الإنسان مخلوقاً اجتماعياً، وشرح علاقته بالمجتمع والأحكام الاجتماعية في الإسلام و...

وتعرّض في أحد فصول هذا البحث بعنوان «الإسلام وعنايته بالاجتماع» لبيان أنّ الأحكام الإسلامية هي أحكام اجتماعية؛ حيث يقول:

«لا ريب أنّ الإسلام هو الدين الوحيد الذي أسّس بنيانه على الاجتماع صريحاً، ولم يهمل أمر الاجتماع في شأن من شؤونه. فانظر إن أردت زيادة تبصّر في ذلك إلى سعة الأعمال الإنسانية التي تعجز عن إحصائها الفكرة، وإلى تشعبها إلى أجناسها وأنواعها وأصنافها، ثم انظر إلى إحصاء هذه الشريعة الإلهية لها وإحاطتها بها وبسط أحكامها عليها ترى عجباً، ثم انظر إلى تقليبه ذلك كلّه في قالب الاجتماع ترى أنّه أنفذ روح الاجتماع فيها غاية ما يمكن من الإنفاذ»^١.

ويستدلّ العلامة في فصل آخر تحت عنوان «الإسلام اجتماعي بجميع شؤونه» ببعض

الآيات القرآنية - وخاصة آية ﴿وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^١ - على أن وصف الاجتماع مأخوذ في جميع الأحكام والقوانين الإسلامية التي يمكن أن تؤدي بشكل اجتماعي، بحسب ما يليق بها وبحسب ما يتناسب مع الهدف الملاحظ فيها؛ من قبيل حكم الجهاد الذي نرى أن الشارع قد شرع الاجتماع فيه بشكل مباشر بما يكفي لنجاح الدفاع، وشرع وجوب الصوم والحج؛ لاجتماع الناس للصيام والحج، وتم ذلك بالتأكيد على صلاتي العيدين الفطر والأضحى، وشرع الصلوات اليومية ولم يوجب الجماعة فيها، لكنه تدارك ذلك بأن أوجب صلاة الجمعة في كل أسبوع مرة^٢.

ثم تعرّض لمقارنة الإسلام مع سائر الشرائع والأديان الأخرى المذكورة في القرآن، بالإضافة إلى الأنظمة التي تعدّ متحضّرة، معتمداً في ذلك على الأدلة القرآنية والتاريخية، ويخرج من ذلك بنتيجة مفادها أن الدين الإسلامي هو الوحيد الذي اعتبر أن البرامج الإنسانية أخذت الجهة الاجتماعية له بعنوان كونها موضوعاً مستقلاً^٣.

مع ملاحظة ما تقدّم في المبحث السابق حول تأثير التوحيد والأخلاق في إيجاد الفتوى الدينية، بالإضافة إلى تأكيد الكثير من الأحكام الإسلامية على أثر المجتمع، يتضح أنه لكي يتمّ ضمان تطبيق الأحكام والقوانين الاجتماعية في الإسلام إلى جانب الأمور التي تعدّ فردية، لا بدّ أولاً من العمل على نشر التوحيد والأخلاق الفاضلة في المجتمع، بل ينبغي أن تكون الأهداف العامة لأي نشاط اجتماعي أو

١. سورة آل عمران، الآية ٢٠٠.

٢. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٦-١٢٧.

٣. تفسير الميزان، ج ٤، ص ٩٥.

حكومي تتمحور حول بثّ روح التوحيد ثمّ الأخلاق الإسلاميّة في المجتمع. وفي هذه الحالة سوف تتهيأ أرضيّة العمل بالأحكام الشرعيّة أيضاً.^١
نكتفي بعرض هذا المقدار من هذا البحث، لكن إكمالاً له نتعرّض لبيان موضوعين عامين ومهمّين حول اجتماعيّة الأحكام الإسلاميّة.

١) الولاية والحكومة في المجتمع الإسلامي

لا شك أنّ بحث الحكومة من أهمّ الموضوعات بين الأحكام الاجتماعيّة في الإسلام، وقد أيد ذلك القرآن من جهات مختلفة، كما أفرد له العلامة الطباطبائي في الميزان بحثاً رائعاً.

ففي ذيل كلامه عن العلاقات الإنسانيّة في المجتمع عرض فضلاً مستقلاً بعنوان «من الذي يتقلّد ولاية المجتمع في الإسلام وما سيرته»، حيث تحدّث بشكل مختصر حول الفلسفة السياسيّة في الإسلام والحكومة الإسلاميّة، وعرض آراء متعدّدة حول ذلك.

ويعتقد العلامة أنّ إدارة المجتمع الإسلامي من وظائف النبي الأكرم⁴، وفي تحقيقه لوجوب إطاعته على المسلمين استند إلى آيات من القرآن الكريم، وأحال التحقيق المعمّق في هذا الموضوع إلى دراسة سيرته والآيات النازلة في الأخلاق والقوانين الشرعيّة والأحكام العباديّة والمعاملتيّة والسياسيّة و...^٢.

وفي تحقيق أعمق وأدقّ ضمن تحليل اجتماعي دقيق يكشف فيه بوضوح المكانة الإداريّة للنبي والمجتمع الإسلامي، ويعدّ هذا التحقيق بمثابة نظريّة جامعة وطرح جديد في هذا المجال. حيث يعتقد بأنّ مطبّق الأحكام في المجتمع الإسلامي ينبغي أن

١. المصدر السابق، ص ٩٧.

٢. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٢.

يكون جميع أفراد هذا المجتمع ، وهم يمثلون في الواقع دور الحاكم ، ويُعتبر كلّ منهم مسؤولاً أمام نفسه وأمام الآخرين ، وفي هذا الصدد يقول :

«وها هنا نكتة أخرى يجب على الباحث الاعتناء بأمرها ؛ وهو أنّ عامّة الآيات المتضمّنة لإقامة العبادات والقيام بأمر الجهاد وإجراء الحدود والقصاص وغير ذلك توجّه خطاباتها إلى عامّة المؤمنين دون النبي 4 خاصة ؛ كقوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^١ ، وقوله ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٢ ، وقوله ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^٣ ، وقوله ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^٤ ، وقوله ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ﴾^٥ ، وقوله ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^٦ ، وقوله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾^٧ ، وقوله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^٨...^٩ .

١. سورة النساء ، الآية ٧٧ .

٢. سورة البقرة ، الآية ١٩٥ .

٣. سورة البقرة ، الآية ١٨٣ .

٤. سورة آل عمران ، الآية ١٠٤ .

٥. سورة المائدة ، الآية ٣٥ .

٦. سورة الحج ، الآية ٧٨ .

٧. سورة النور ، الآية ٢ .

٨. سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

٩. التفسير الميزان ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .

ويضيف بعد ذكره آيات أخرى^١ بأن جميع هذه الآيات تدلّ على أنه ينبغي - في المجتمع الديني الذي تكون قوانينه وأحكامه مطابقة للشرع - دعوة أفراد المجتمع كلّهم لتطبيق هذه القوانين، وأن يوكل إليهم أمر تطبيق الأمور الاجتماعيّة وإدارة المجتمع على أساس الأوامر والقوانين الإلهيّة^٢.

وبناء على ذلك، فتطبيق الأحكام الاجتماعيّة وإدارة المجتمع كان ملقى على عاتق أفراد الأمة الإسلاميّة حتى في عصر النبي الأكرم⁴، وكان كلّ منهم مسؤولاً قبل هذا التكليف. نعم، وظيفة رسول الله⁴ تتمثّل في الدعوة والهداية وتربية أفراد المجتمع، وهو المتعيّن عند الله للقيام على شأن الأمة وولاية أمورهم في الدنيا والآخرة ما دام حياً^٣.

ويعتقد العلامة بأنّ إدارة أمور المجتمع ترجع بعد وفاة النبي⁴ وفقدان الإمام إلى أفراد المجتمع، حيث تعتقد الشيعة بأنّ خليفة النبي ينبغي أن يكون منصوباً عليه من قبل الله تعالى والرسول الأكرم⁴، وأما بعد غيبة الإمام الثاني عشر - كما في زماننا الحاضر - فالأمر موكول إلى المسلمين، ثم يضيف بقوله:

«والذي يمكن أن يُستفاد من الكتاب في ذلك أنّ عليهم (أي المسلمين) تعيين الحاكم في المجتمع على سيرة رسول الله⁴، وهي سنّة الإمامة دون الملوكيّة والإمبراطوريّة، و(ينبغي على الحاكم) السير فيهم بحفاظة الأحكام من غير تغيير، والتولّي بالشورى في غير الأحكام من حوادث الوقت والمحلّ كما تقدّم، والدليل على ذلك كلّ: جميع ما تقدّم من الآيات في ولاية النبي⁴ مضافة إلى قوله

١. الآيات هي: ١٧٩ من سورة البقرة، و ٢ من سورة الطلاق، و ١٠٣ من سورة آل عمران، و ١٣ من سورة الشورى، و ١٤٤ من سورة آل عمران.

٢. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٣.

٣. المصدر السابق.

تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^١ ٢.

٢) الاختلاف بين الإسلام وسائر المناهج في نظرية الحكومة

يلفت العلامة في تنمّة هذا البحث إلى أنّ نموذج الحكومة الشعيبة التي يبينها القرآن تختلف عن سائر أشكال الحكومات ؛ كالسلطة الملكية ؛ حيث ترى تلك الحكومة أنّ أموال الله جميعها ملك للملك صاحب السلطة ، وأنّ عباد الله عبيد له وأرقاء لديه يفعل بهم ما يحلو له^٣.

كما يشير إلى أنّ نموذج الحكومة في الإسلام يختلف أيضاً عن النظرية الديمقراطية الغربية اختلافاً أساسياً عميقاً ، ثم يشرع ببيان أهمّ تلك الاختلافات بينها مستنداً في ذلك إلى القرآن ومعتمداً على معرفة تفصيلية وواضحة للبناء الفكري والفلسفي الذي يستند إليه النظام السياسي في المجتمعات الأخرى ، ويمكن فهرسة تلك الاختلافات بالشكل التالي :

١. تختلف النظريات الفلسفية السياسية للعالم المعاصر - وخصوصاً الديمقراطية منها - مع الإسلام ومع نظرية الحكومة الدينية عنده اختلافاً أساسياً وجذرياً ، ويعتقد العلامة بأنّ الحكومات الديمقراطية قد أخذت شكلاً آخر من الاستبداد والتسلط على المجتمعات والأمم الضعيفة والاستفادة منها ؛ وذلك بفعل نظرتها المادية المبنية على أساس التمتع الدنيوي للإنسان والمجتمع ، وبسبب روح الاستثمار المسيطر عليها. حيث عملت هذه المجتمعات - في الواقع - على استبدال الملك المستبد الذي كان في حكومات العصور السالفة بالمجتمع المستبد والأناني ، الذي

١. سورة الأحزاب ، الآية ٢١.

٢. تفسير الميزان ، ج ٤ ، ص ١٢٤ و ١٢٥.

٣. المصدر السابق ، ص ١٢٣.

لا يفكر بغير إرضاء ميوله الماديّة والتمتّع بالأهواء الدنيويّة بأي شكل من الأشكال، ولا مكان عنده للأخلاق المبنية على أساس الوحي والتوحيد^١.

٢. يرجع الفرق الثاني إلى مسألة التفاضل بين الناس التي يمارسها أصحاب النظريّات غير الدينيّة بشكل عامّ، ومدّعوا الديمقراطيّة بشكل خاصّ؛ إذ طبقاً لأهدافها الماديّة التي تقدّمت في الفارق الأول، تؤدّي في مقام العمل إلى تسلّط فئة خاصّة تتميز ببعض الخصوصيّات؛ كالثروة والقدرة والمقام، والتي لم يقبل الإسلام أيّاً منها أساساً للتفاضل، وإن كانت النظرية تدّعي أنّ هذه الحكومة هي حكومة الناس على الناس. وهذا النوع من الحكومات القائم على أساس التفاضل والطبقيّة سيؤدّي في النهاية إلى ظهور الفساد في المجتمع.

لكننا نرى في الإسلام أنّ القانون يطبّق على الجميع بالسويّة، وأنّ الجميع مشتركون في تطبيق المقرّرات الدينيّة في المجتمع، ولا فرق في ذلك بين الحاكم والمحكوم، ولا بين الفقير والغني، ولا بين الحرّ والعبد، ولا بين الصغير والكبير، ولا بين الرجل والمرأة^٢.

٣. الفرق الثالث يرجع إلى السلطة التنفيذية، حيث يقول في ذلك العلامة:

«ومنها أنّ القوّة المحرّية في الإسلام ليست هي طائفة متميّزة في المجتمع، بل تعمّ جميع أفراد المجتمع، فعلى كلّ فرد أن يدعو إلى الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر»^٣.

ولا بدّ من الالتفات هنا إلى أنّ العلامة يولي اهتماماً بالغاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قياساً بسائر الأحكام الفقهيّة الإسلاميّة الأخرى، وخاصّة من الجانب

١. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٣.

٢. المصدر السابق، ص ١٢٤.

٣. المصدر السابق.

الاجتماعي والحكومي ، ويعتبر أنها من اللوازم الأساسية والأركان الهامة للنظرية الحكومية في الإسلام ، وهذا الأمر يستحق بحثاً مستقلاً ينبغي تناوله في محله .
وعلى العموم ، يمكن أن تدرس نظرية الحكومة عند العلامة الطباطبائي رحمته من جوانب مختلفة وبشكل عميق ، واستيفاء البحث في ذلك خارج عن حدود هذه المقالة .

٣ استمرار أحكام الإسلام

من جملة الشبهات المطروحة في مجال الأحكام والقوانين الإسلامية ، هو قولهم :
إنّ القوانين والأحكام التي أصدرها الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً وعالج فيها مشكلات ذلك العصر ، على فرض أنها عملت على تأمين السعادة في ذلك المجتمع ، هل يمكن أن تعدّ كافية في العصر الحاضر ، خصوصاً مع ملاحظة وجود التطور العلمي والحضاري الذي أدى إلى حصول هذه التغييرات التي طرأت على المجتمع على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي ، وهل يمكنها أن تؤمّن سعادة هذا المجتمع البشري الآن أم لا ؟

وأحياناً يكون البحث في هذا المورد مصداقياً ، ويُصَبّ الإشكال فيه على بعض أحكام الإسلام ؛ فيقال بأنّ هذا الحكم الخاص إنّما شرّع مراعاة لأحوال وظروف ذلك العصر ، لكن مع وجود هذا التغيير في الحياة والثقافة وفي كَيْفِيَّة التفكير أيضاً ، لا بدّ من إعادة النظر في ذلك الحكم أيضاً ، وبعبارة أكثر إنصافاً يقال : من الضروري أن تُعاد دراسة الأدلّة والمباني التي يعتمد عليها هذا النوع من الأحكام ، ويتمّ تحليلها من وجهة نظر مختلفة .

وهذا الموضوع - كالموضوعات المتقدّمة - تناوله العلامة الطباطبائي ضمن ما تناوله من مباحث فلسفة الفقه تحت عنوان : «هل الإسلام بشريته يفي بإسعاد هذه الحياة الحاضرة؟» ، وأجاب في هذا الفصل على الإشكالية المتقدّمة مع ذكر أدلّة على ذلك . فقد ذكر أنّ نوعيّة اللباس وكَيْفِيَّة الطعام وطبيعة العلاقات الاجتماعيّة

ووسائل النقل و... تختلف من عصر لآخر، لكن في نفس الوقت تبقى حاجة الإنسان إلى أصل اللباس والطعام والعلاقات الاجتماعية و... ثابتة في كل عصر وزمان؛ لأنها وليدة الحاجات الفطرية عند الإنسان التي لا تقبل التغيير. وعلى هذا الأساس، تكون كليات الأحكام الإسلامية ثابتة لا تتغير في كل زمان ومكان؛ لاعتمادها على أساس الفطرة البشرية التي لا تتغير، في حين أنّ الأحكام الجزئية المتعلقة بخصوصيات الزمان والمكان - كالمسائل المادية ووسائل الدفاع - فهي مبنية على أساس مصالح ومقتضيات قابلة للتغيير، وهي من الأمور المفوضة إلى الوالي والحاكم^١.

وفي هذا الصدد يشير العلامة إلى واحدة من أهم وظائف الحاكم وولي أمر المسلمين، وهذا الأمر يفيد في إكمال مبحث الولاية والحكومة في الإسلام، فيقول:

«... فإنّ الوالي نسبته إلى ساحة ولايته كنسبة الرجل إلى بيته، فله أن يعزم ويجري فيها ما لرب البيت أن يتصرف به في بيته وفيما أمره إليه، فلوالي الأمر أن يعزم على أمور من شؤون المجتمع في داخله أو خارجه مما يتعلق بالحرب أو السلم - مادية أو غير مادية - يراعي فيها صلاح حال المجتمع بعد المشاورة مع المسلمين، كما قال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^٢ كحلّ ذلك في الأمور العامة (للمجتمع). وهذه أحكام وعزمات جزئية تتغير بتغير المصالح والأسباب التي لا تنزال يحدث منها شيء ويزول منها شيء، غير الأحكام الإلهية التي يشتمل عليها الكتاب والسنة ولا سبيل للنسخ إليها»^٣.

١. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢١.

٢. سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

٣. تفسير الميزان، ج ٤، ص ١٢٤.

خلاصة المقالات

استراتيجيا الدول الإسلامية حول جدلية حقوق الإنسان

محمد حسين مظفري^١

تمة مواقف مختلفة في الدول الإسلامية من قضية حقوق الإنسان قد تصل إلى حدّ التناقض أيضاً. حيث تدعي بعض الدول الإسلامية أنّ قضية حقوق الإنسان عبارة عن طرح غربي لا يتطابق مع الثقافة الإسلامية، كما أنّ هناك دولاً إسلامية أخرى قد أمضت ووقعت بشكل رسمي على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وقد سعت هذه المقالة إلى تحديد ماهية تلك المواقف والإشارة إلى السجال الدائر بينها، كما وتحاول إعطاء رؤية واضحة عن الأسباب التي أدت إلى اعتماد استراتيجيات مختلفة في موضوع حقوق الإنسان.

من هنا يعتقد صاحب المقالة بأنّ المناخ السياسي السائد في العلاقات الدولية لا يتيح - بالشكل المطلوب - للدول الإسلامية المشاركة في إعداد الأطر الأساسية لمسودة حقوق الإنسان، كما ليس بمقدور هذه الدول اتخاذ موقف موحد وصلب حيال قضية حقوق الإنسان. نعم، لقد استطاعت بعض الدول الإسلامية - بعد إمضاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - أن تتحرّر من نير الاستعمار الأوروبي وإعلان

١. مدير مركز الحوار بين الأديان، مؤسسة الثقافة والعلاقات الإسلامية، إيران.

الاستقلال عنها، ثم العمل مع سائر الدول الإسلاميّة الأخرى على بيان هويّتهم الإسلاميّة المستقلّة ووضع استراتيجية بديلة لقضيّة حقوق الإنسان. وعندما تمّ مناقشة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سعت بعض الدول الإسلاميّة عبر إمضاء الاتفاقات الدوليّة حول حقوق الإنسان إلى اعتماد استراتيجية تغيير بعض الشروط الفاسدة فيها.

وقد وضعت هذه الاستراتيجية البعيدة الأمد الدول الإسلاميّة مقابل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعملت على التشكيك بعموم هذا الإعلان، وفي نهاية المطاف أدّى ذلك السجال إلى جعل اعتماد الدول الإسلاميّة استراتيجية متممة في هذا الصدد.

الفقه والحقوق العرفية والعلاقة بينهما

السيد محمد الشهرستاني

يتألف هذا المقال من فصلين. جرى في الفصل الأول تعريف الفقه، الشريعة، الحقوق والقانون. حيث تمّ في هذا الفصل بيان المعاني اللغوية والاصطلاحية لهذه الكلمات الأربعة ومدى الارتباط فيما بينها. واختصّ الفصل الثاني بالبحث عن العلاقة بين الفقه والحقوق ومفهوم هذه العلاقة. وتمّت الإشارة في هذا الفصل إلى أنّ المراد من الفقه - في أحد معانيه - هو علم الفقه، كما أنّ المراد من الحقوق هو علم الحقوق. ويبدو أنّ كلا من هذين العلمين يحتوي في نسبته إلى كلّ حكم أو قانون على ثلاثة مراحل:

- ١- مرحلة التنظير والتحليل العلمي؛
- ٢- مرحلة استنباط الحكم أو إقرار القانون؛
- ٣- مرحلة تطبيق الحكم أو القانون.

ويمكن في هذه المراحل الثلاثة دراسة حالات التشابه والاختلاف بين هذين العلمين. وفي نهاية الفصل الثاني، تمّ استعراض رأي بعض علماء الحقوق المعاصرين ونقده بشكل مختصر. وعلى ضوء ما يذهب إليه هذا الرأي من أنّ منشأ الفقه وماهيّته وخصوصيّاته مختلفة تماماً عن منشأ الحقوق وماهيّته وخصوصيّاته، يقول بأنّه لا يمكن إيجاد أي نوع من العلاقة بين هذين العلمين. وورد في الجواب أنّه مع وجود اختلاف بين الفقه والحقوق، إلاّ أنّه يمكن أن يشاهد بعض أنواع التشابه بينهما، أو يلاحظ وجود ارتباط بينهما، وتمّ الاستدلال على ذلك.

تعريف العدالة الدستورية في إيران محاولة لدراسة منهج أساسي في إيران

علي أكبر الجرجي

بناء على ما ورد في الأمثال الإيرانية، يعتبر التاريخ بمثابة المصباح الذي ينيّر الطريق أمام البشر اللاحقين، وبعبارة أخرى هو بمثابة تراث كبير يحتوي على جميع مجرّبات الماضين من أسلافنا. وفيما يرتبط بالقانون الأساسي، نقول: بما أنّه ينبغي أن يتمّ وضع القانون على أساس ما طرح من نظريات وتجريبات في العقود الأخيرة، فلا شكّ في أنّه سوف يطرح موضوع التجاذب. والظاهر أنّ إدراك القانون الأساسي الآن وعرضه وبيانه بل ونقده أيضاً لا يتشابه أبداً مع ما كان موجوداً فيما سبق على امتداد التاريخ.

وللعثور على مثل هذه الجذور والأسس القانونيّة، ينبغي أن لا نقوم بما يقوم به الكتاب الفرنسيون من الاهتمام بنشوء التاريخ ووجوده، فما دامت العدالة الدستورية غير موجودة فيما مضى من تاريخ الأمم المعاصرة، فلن يكون الاعتماد على عوامل التشابه والاختلاف للوصول إلى دستوريّة القانون الأساسي وضبطه طريقاً صحيحاً.

وفراراً من العمل على بناء تاريخي آخر، وللعثور على السبيل الصحيح

الموصل إلى معرفة أسس العدالة الدستورية في إيران ، يكفي أن نقف على الحركة الدستورية التي أطاحت بمشروعية النظام السلطوي وشككت فيه ، وقدّمت لأول مرة مفهوماً جديداً عن عدالة القانون ، وأن نعرف مدى تأثيرها على تأسيس مجلس أمناء الدستور والمنظومة القضائية على ضوء القانون الأساسي ، بالإضافة إلى معرفة علاقة النظام السياسي الإيراني الحالي بالماضي .